مسند الربيع بن حبيب الإباضي

— دراسة نقدية —

إعداد

د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد

الأستاذ المشارك بكلية التربية.

قسم الثقافة الإسلامية

ملخص البحث

الإباضية إحدى الفرق الإسلامية التي كانت تعتمد في استدلالها من السنة على كتب الحديث المعروفة عند أهل السنة، ولم يكن يعرف لهم كتاب في الحديث إلا في القرون المتأخرة؛ حين ظهر لهم كتاب "الجامع الصحيح؛ مسند الربيع بن حبيب" الذي يقولون: إنه أصح الكتب بعد القرآن.

ولكن هذا الكتاب لايصح؛ لعدة أسباب، منها:

١) أنه ليس له أصل خَطِّي يوثق به.

٢) جهالة مرتِّبه الوارجلاني، وليس للكتاب إسناد إلى الوارجلاني، ولا بين الوارجلاني والربيع بن حبيب.

٣) جهالة الربيع بن حبيب، وشيخه أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة.

٤) الانقطاع بين أبي عبيدة وجابر بن زيد؛ لعدم الدليل على تتلمذ أبي عبيدة على جابر بن زيد.

٥) وجود الانقطاع والانقطاع الشديد في كثير من أسانيد الكتاب العليا؛ من الربيع فمن فوقه.

٦) لم يظهر الكتاب في عصر الرواية والنقد، ولم يستدل الإباضية القدامى بأحاديثه فيما يعتقدونه مما يخالفون فيه غيرهم.

٧) اعتذر متأخرو الإباضية عن عدم ظهور الكتاب لعلماء الحديث؛ بالخوف من بطش الحكومات، فاعتُرِض عليه بوجود فرصة لظهوره وقت قيام الدولة الرستميَّة الإباضية التي حكمت أكثر من ثلاثين ومئة سنة.

٨) تفرَّد هذا الكتاب بأحاديث تضمَّنت أحكامًا شرعية تحتاجها الأمة، ويحرص على معرفتها علماء الحديث، فلو كانت مرويَّة آنذاك لما غابت معرفتها عن علماء الحديث، بالإضافة لعدد آخر من الأحاديث المعارضة لأحاديث صحيحة، والله أعلم.

"Musnad Al-Rabi` ibn Habib Al-Ibady - critique study"

Abstract :

Al-Ibadiyyah was one of the Islamic sects that relied in its deduction of rules on the books of Hadiths which were well-known at the People of the Sunnah. They did not have famous Hadith books but in the late centuries when their book "**Al-Jami` Al-Sahih - Musnad Al-Rabi` ibn Habib**" came to existence, which they claimed to be the most authentic book after the Qur'an.

That Book could not be authentic due to the following reasons:

1) It did not have an original manuscript to use for authentication.

2) The status of Alwargelany was unknown. The Book did not contain a chain of narrations tracing back to him and there was no connection between Alwargelany and Al-Rabi` ibn Habib.

3) The status of Al-Rabi` ibn Habib was unknown as well as his Sheikh Abu `Ubaydah Muslim ibn Abu Karimah.

4) There was interruption in the chain of narration between Abu `Ubaydah and Jabir ibn Zayd because there was no evidence that Abu `Ubaydah was the student of Jabir ibn Zayd.

5) The presence of severe interruptions in many of the higher chains of transmission from Al-Rabi` forth.

6) The book did not show up in the era of narration and criticism. Moreover, the old Sheikhs of Ibadiyyah did not use the Hadiths of that book as proofs to what they believe; which was contradictory to the beliefs of others.

7) The late Ibadiyyah apologized for not showing the book to the scholars of Hadith because of their fear of the brutal governments. That claim was refuted because there was a chance of showing it up during the time of the Rustumiyyah State, which ruled more than a hundred and thirty years.

8) This book was marked by containing Hadiths that had some Shar`y rulings which the nation needed and the scholars of Hadith were keen to know about. If those Hadiths were narrated at that time, the scholar of Hadith would not have missed them. Moreover, the book contained a number of Hadiths that contradicted authentic ones. Allah knows the best!

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، وسلم تسليمًا كثيرًا، أما بعد:

فقد عاشت الأمة الإسلامية طيلة القرون الماضية وليس بينها خلاف في أن أصح الكتب بعد كتاب الله: "صحيح الإمام البخاري"، و "صحيح الإمام مسلم ابن الحجاج"[1]، ولا يُعرف هناك خلاف في هذا، حتى بين الطوائف المخالفة لأهل السّنّة، اللهم إلا الشيعة، فلهم كتب وأصول يرجعون إليها سنغضّ الطرف عنها، لأنها ليست من مقاصد هذا البحث، وإنما المقصود النص على أن باقي الفرق لم تخالف في أن "الصحيحين" لا يُقدَّم عليهما كتاب غير كتاب الله تعالى.

ولكن ظهر في السنوات الأخيرة كتاب بعنوان "مسند الربيع بن حبيب"، وهو من كتب الإباضِيَّة[2] ، وقد ذُكر في مقدمته أنه أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى، فهو مُقدّم عندهم على "صحيحي البخاري ومسلم".

وقد كان أول لقاء لي مع هذا "المسند" عام ١٤٠١ هـ في معرض الكتاب المقام بجامعة الملك سعود، وعندما رأيته فرحت به فرحًا عظيمًا، وطرت به كل مطار، وأعجبت بتلك الديباجة على غلافه وفي مقدمته؛ فهو كتاب مسند، وأسانيده عالية، وأصح الكتب بعد كتاب الله- كما ذُكر في مقدمته- ولم أكن أعرف عنه شيئًا سوى ما هو مسطور عليه.

فاطّلعت عليه، وقرأت بعض ما كُتب حوله، فوجدت أمورًا تستدعي البحث في حقيقة هذا "المسند"؛ من حيث صحة نسبته إلى مُرَتِّبه، ثم إلى مؤلّفه، ومعرفة

حال مُرَتِّبه ومؤلّفه عند أئمة الجرح والتعديل، والنظر في أسانيد أحاديثه ومتونها؛ للوصول إلى نتيجة صحيحة تثبت صحة تلك الدعوى أو تنفيها.

ووجدت للشيخ سعيد بن مبروك القنوبي- أحد علماء الإباضِيَّة- كتابًا بعنوان "الإمام الربيع بن حبيب، مكانته ومسنده"(٣)، وهو دراسة توثيقية من وجهة نظره لـ"مسند الربيع بن حبيب"، ودفاع عنه، وجواب عن اعتراضات أبداها الشيخ ناصر الدين الألباني(٤)، والشيخ بكر أبو زيد(٥)- رحمهما الله- والأخ مشهور بن حسن(٦)، على هذا "المسند".

وسبقني إلى نقد هذا "المسند" الدكتور خليل ملاّ خاطر في كتابة له في هذا الصدد لم تنشر- حسب علمي- اطلعت عليها وأفدت منها(٧)، كما أفدت أيضًا مما كتبه الدكتور أبو لبابة الطاهر حسين في مذكرةٍ له بعنوان "مناهج المحدثين"، كانت مرجعًا لطلاب كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية(٨)، وهذان المؤلَّفان أجود ما وقفت عليه مما كُتب عن هذا "المسند".

كما نقد هذا "المسند" أيضًا الدكتور صابر طعيمة في كتابه "الإباضِيَّة عقيدة ومذهبًا"(٩)، والدكتور محمد عبد الفتاح عليان في كتابه "نشأة الحركة الإباضِيَّة"(١٠).

وتمتاز هذه الدراسة التي أقوم بها من الدراسات السابقة بشمولية النقد لجوانب كثيرة لم تتعرض لها تلك الدراسات؛ كالتعريف بالربيع بن حبيب، وشيخه أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، والتعريف بـ"مسند الربيع"، والتوسع في نقده.

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا البحث خالصًا لوجهه، وأن ينفع به، وأن يجنِّبنا الهوى، ويرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد.

كتبه: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميّد

التعريف بالربيع بن حبيب[١١]

اسمه ونسبه:

هو: أبو عمرو الربيع بن حبيب بن عمرو بن الربيع بن راشد بن عمرو، الفَراهِيدِي، الأَزْدي، العُمَاني، البصري[١٢].

هكذا ساق نسبه الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي[١٣]، وذكر أن المؤرخين اختلفوا في تاريخ ولادته، ثم قال: «والذي يظهر لي أنه ولد في النصف الثاني من العقد الثامن من القرن الأول؛ أي بين سنتي ٧٥_٨٠ هـ»، ودلَّل على ذلك بأن الربيع وهو شابٌّ أدرك جابر بن زيد المتوفى سنة (٩٣هـ).

ولم يذكر الشيخ القنوبي مصدرًا قديمًا لهذه الترجمة التي ذكرها، وإنما أحال في الحاشية على كتاب "شرح الجامع الصحيح" للسالمي، وعلى رسالة للشيخ الخليلي حول المسند، ولم يذكر عنوانها، ولا رقم الصفحة منها.

والسالمي شبه معاصر، فوفاته كانت سنة (١٣٣٢هـ)، والشيخ أحمد الخليلي لا يزال حيًّا، فمن أين أخذا هذه الترجمة؟!

ولم يتعرض السالمي لمناقشة تاريخ ولادة الربيع، ولست أدري مَن المؤرخون الَّذِين عناهم الشيخ القنوبي بقوله: «اختلف المؤرخون في تاريخ ولادته»، وماذا قالوا؟! وهذا عز الدين التنوخي محقق شرح السالمي لـ "مسند الربيع" يقول في مقدمته[١٤]: «ومع أنَّا لم نعثر على تاريخ حياته، فإنَّا نُقدِّر أنه بدأ بجمع مسنده في صدر المئة الثانية، وأنه أَطْلَعَ شيخه أبا عبيدة على مسنده هذا المبارك».

وأقدم من وجدته عرَّف بالربيع بن حبيب: ابن سلاَّم الإباضي في كتابه "بدء الإسلام وشرائع الدين"؛ حين قال[١٥]: «والربيع بن حبيب أَزْدي من أهل البصرة، وهو الذي أقعده أبو عبيدة للناس في حياته بالبصرة، ورضي ورعه وفهمه وعقله

ولُبَّه وفتياه للناس...»، ثم ذكر بعض أخباره التي لا نجد فيها من التعريف بشخصه ما يكفي؛ من ذِكْرٍ لنسبه، وأصله، وأسرته، وتاريخ ومكان مولده، ووفاته، إلى غير ذلك من المعلومات المهمة في التعريف به.

ومع ذلك فابن سلام هذا مجهول غير معروف؛ لم أجد له ترجمة حتى في كتب الإباضِيَّة، بل لم أجد أحدًا منهم ذكره قبل الشماخي المتأخِّر (ت ٩٢٨هـ) الذي نقل بعض النصوص عن كتابه كما بيَّن ذلك المستشرق "فيرز شفارتس" محقق كتاب ابن سلام هذا[١٦].

وذكر "فيرز" أن في الكتاب بعض النصوص التي تدلّ على أن صاحبها كان موجودًا في القرن الثالث، حتى سنة (٢٧٣هـ)، واستدلَّ بذلك على أن وفاته كانت بعد هذا التاريخ.

ومع هذا فليس هناك ما يدلُّ على صحَّة نسبة الكتاب لمؤلِّفه ابن سلام الإباضي.

ثم جاء بعده أبو زكريا يحيى بن أبي بكر الوارجلاني، فذكر في كتابه: "السيرة وأخبار الأئمة"، بعض أخبار الربيع بن حبيب دون ترجمةٍ ولا تعريفٍ به، سوى قوله[١٧]: «أبو عمرو الربيع بن حبيب».

وأبو زكريا يحيى بن أبي بكر هذا كان موجودًا حتى سنة (٤٧٤هـ)؛ حسبما أفاد محقق كتابه[١٨]، ووفاة الربيع بن حبيب بين سنة (١٥٠_٢٠٠هـ) كما سيأتي ذكره عن الدرجيني، فالفرق بين وفاتيهما قريب من ثلاث مئة سنة، وهذه فترة طويلة لم يذكر أبو زكريا فيها سنده فيما يحكيه عن الربيع بن حبيب، وسيكون بينه وبينه قريب من خمس وسائط، وقد يزيدون، وهذا وحده كافٍ في نقد جميع ماحكاه عن الربيع، والحكم عليه بعدم الصحة! فكيف إذا أضفنا إليه جهالة مؤلّفه أبي زكريا يحيى بن أبي بكر الذي لم أجد له ذكرًا في كتب غير الإباضِيَّة؟!!

ثم تلا أبا زكريا أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجيني الذي لم يضف جديدًا في التعريف بالربيع سوى حصر طبقته؛ حين قال في كتابه "الطبقات"[١٩]: «الطبقة الرابعة: منهم: الربيع بن حبيب رحمه الله، طَوْدُ المذهبِ الأَشَمّ، وعَلَمُ العلوم الذي إليه الملجأ في معظمات الخَطْبِ الأَصَمّ، ومن تُشَدُّ إليه حبالُ الرواحلِ وتُزَمّ، صحب أبا عبيدة، فاغترف من بحره الزاخر، ولزم مجلسه فكان الأول والآخر، روى عنه "المسند" المشهور، المتعارف البركة على مرّ الدهور»، ثم أخذ في ذكر حكايات تدلّ على علمه، دون أن يسندها.

والطبقة الرابعة عنده هم من توفي بين خمسين ومئة إلى مئتين للهجرة النبوية (١٥٠ ـ ٢٠٠هـ) كما أوضح ذلك في مقدمته[٢٠].

وبدا واضحًا أن ترجمته منحصرة في هذين الكتابين: "بدء الإسلام وشرائع الدين" لابن سلام الإباضي، و"طبقات المشايخ بالمغرب" للدرجيني، مع ذكر أبي زكريا الوارجلاني له.

أما "السير" للشماخي: فإنما هو نسخة أخرى من "طبقات" الدرجيني، ولا يكاد يختلف عنه إلاّ في أشياء لا تدلُّ على كبير فرق؛ مثل كلامه الإنشائي في تزكية المترجَمِ له، والتصرُّف في النَّقل بالاختصار والتهذيب، وضمِّ الأخبار من أماكن متفرِّقة في "الطبقات" إلى ترجمة المترجَم له، ونحو ذلك.

والغريب في الأمر أنهم يذكرون عنه أمورًا تستدعي الحرص على ذكره والترجمة له؛ مثل قول السالمي[٢١]: «اعلم أن مرتب الكتاب وهو أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن مياد الوارجلاني قد ضم إلى المسند آثارًا احتج بها الربيع على مخالفيه في مسائل الاعتقاد وغيرها، وهي أحاديث صحاح يعترف الخصم بصحتها، وجعلها المرتب في الجزء الثالث من الكتاب».

فهذا يدلُّ على أن هناك خصومات وردودًا بين الربيع ومخالفيه، وهذا يستدعي

أن يُعرف ويُذكر؟ فلماذا لم يذكره المخالفون، وعلى رأسهم أهل السنة؟!

فلو كان هناك شخص صنَّف هذا الكتاب لما أغفله علماء الإسلام من الذكر، ولو على سبيل الجرح؛ كما فعلوا مع غيره ممن روى أحاديث انتقدوها عليه، فضلاً عن كتاب بأكمله تروى فيه هذه الأحاديث التي يحرص علماء الإسلام على جمعها كما يتضح من الأمثلة الآتي ذكرها.

إن رجلاً كهذا لا يمكن أن يكون بهذا الخفاء، بحيث يعزّ على كتب التواريخ والأدب والتراجم ذكره، وقد ذَكَرَتْ من هو أقل شأنًا منه بكثير.

وقد يقول قائل: إن معظم أصحاب هذه الكتب من أهل السنة، فلن يُعْنَوْا بالترجمة للإباضية؛ لمخالفتهم لهم!

والجواب: أنها مقولة ينطق واقع تلك الكتب بخلافها، فأيُّما أعظم جرمًا عند أهل السنة: أئمة الإباضِيَّة، أو جهم بن صفوان، وعمرو بن عبيد، وبشر بن غياث المرِّيسي، وأحمد بن أبي دؤاد؟! لا شك أن جرم هؤلاء الأربعة أعظم عند أهل السنة، بدليل أنك لا تجدهم يحتجُّون بهم في شيء من الروايات، بل لا يكادون يروون عنهم، بينما تجدهم أخرجوا في الصحيح لطائفة من الخوارج، ومنهم عمران بن حَطَّان الذي امتدح عبد الرحمن بن مُلْجِم قاتل علي ﷺ! ومع ذلك تجد أهل السنة ترجموا لرؤوس الجهميَّة والاعتزال هؤلاء.

فهذا جهم بن صفوان ترجم له الذهبي في "السير"[٢٢] فقال: «جهم بن صفوان، أبو مُحْرِزٍ الرَّاسِبي، مولاهم، السَّمَرْقَنْدي، الكاتب، الْمُتَكَلِّمُ، أُسُّ الضلالة، ورأس الجهميَّة، كان صاحب ذكاء وجدل...» إلخ ما قال. وانظر عنده أيضًا ترجمة عمرو بن عبيد[٢٣]، وترجمة بِشْرٍ الْمِرِّيسي[٢٤]، وترجمة أحمد بن أبي دُؤَاد[٢٥].

أما كان يمكن لأصحاب كتب التراجم أن يترجموا للربيع بن حبيب ولو على سبيل الذَّمِّ كما ترجموا لهؤلاء وغيرهم؟!

وهذه كتب الأدب عنيت بأخبار الخوارج وأشعارهم، فمن يطالع كتاب "البيان والتبيين" للجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، أو "الكامل" لتلميذه المبرِّد (ت ٢٨٥ هـ) يجدهما عنيا بذكر أخبار الخوارج ورجالهم عناية فائقة، ولو كان الربيع بن حبيب معروفًا لورد عندهما في تلك الأخبار.

التعريف بأبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة شيخ الربيع بن حبيب[٢٦] في معظم أحاديث هذا الكتاب

هو: أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي بالولاء؛ مولى عروة بن أديَّة، الأعورُ، القفَّافُ[٢٧]، البصري[٢٨].

وأبو عبيدة هذا هو أخصُّ تلاميذ التابعي الجليل جابر بن زيد – كما يقول الإباضِيَّة - وهو الذي تولَّى قيادة الحركة الإباضِيَّة بالبصرة بعده تعليمًا وتنظيمًا، وقام بإرسال الإرساليات إلى المغرب – وهم: أبو الخطاب المعافري، وعبد الرحمن بن رستم، ومن معهما[٢٩] - الذين يُعَدُّون النواة في نشر المذهب الإباضي بالمغرب، وقيام الدولة الرستمية[٣٠]،واستطاع أن يقيم ثلاث دول في آنٍ واحد، وهي: الدولة الرستميّة في المغرب على يد أبي الخطاب المعافري، ودولة الْجَلندي بن مسعود في عمان[٣١]، ودولة عبد الله بن يحيى طالب الحق في اليمن[٣٢].

ويرى الإباضِيَّة أن أبا عبيدة هذا تولَّى إمامة الكتمان[٣٣]، وأنه قاد الجماعة في تنظيم سرِّيٍّ دقيق، ويُشَبِّهون عمله بِسرِّيَّةِ دعوة النبي ﷺ في دار الأرقم[٣٤]، ويجعلون هذا هو السبب في اختفاء أبي عبيدة، فيخلطون بين سرِّيَّةِ الدعوة، وبين تواري الأشخاص، مع أن قريشًا كانت تعرف شخص النبي ﷺ، بل وتعرف أصل

دعوته، وإنما كانت سرِّيَّةُ دعوته ﷺ متمثِّلةً في لقائه بالمدعوِّين، وتبيين الإسلام لهم.

فمثل هذا الرجل الذي وصل إلى درجة الإمامة في المذهب، والعمل الدؤوب في نشره_ لا يمكن أن يكون بهذا الخفاء، بحيث يعزُّ على كتب التواريخ والأدب والتراجم ذكره، وقد ذكرتْ من هو أقل شأنًا منه بكثير!

ويدفع الإباضِيَّة هذه الاعتراضات بالتذمُّر من ظلم الولاة الذي ألجأ أئمتهم هؤلاء وغيرهم إلى التواري، وإلا خُضدت شوكة الإباضِيَّة[٣٥] .

وهذا غير مُسَلَّم، فما ذكروه عن تواري أئمتهم مدفوع بالآتي:

١) قد يتوارى الرجل ويختفي إما بشخصه، أو بما يحمله من فكر، لكن لا يصل الأمر إلى درجة جهالته البَتَّةَ، إلا أن يكون مسلوب الإمامة، عامِّيًّا كعامة الناس الذين ليس لهم من صفات البروز والظهور ما يستدعي ذكرهم في كتب التراجم والسير.

وكثيرًا ما يكون التواري مدعاة للشهرة لا للجهالة، فهناك عدد من المتوارين عن الحكام الذين يطاردونهم للظفر بهم والانتقام منهم، إما بسبب كلمة حق قالوها، أو غير ذلك؛ جمعهم الإمام عبد الغني بن سعيد الأزدي في كتابه المشهور: "المتوارين"[٣٦]؛ كالحسن البصري، وسفيان الثوري، وغيرهما رحمهم الله، إلا أن هذا كان سببًا في شهرتهم، وحسن ذكرهم، وعلوّ مكانتهم؛ لا سببًا في خمول ذكرهم، ولم يمنع من معرفة سيرتهم على التفصيل.

فإن قيل هذا مختص بعلماء أهل السنة.

قلنا: قد توارى بعض أئمة البدعة من بعض الولاة، ولم يمنع ذلك من ذكرهم؛ كبعض الزنادقة الذين كان الخليفة العباسي المهدي رحمه الله يتتبعهم؛ كما تجده في ترجمة صالح بن عبد القدوس في "لسان الميزان"[٣٧] وغيرها.

٢) وأما التواري بالفكر فكثير، والإباضِيَّة يرون جابر بن زيد رحمه الله هو إمام المذهب، ويرونه متواريًا بفكره؛ ينكر أمام الناس انتساب الإباضِيَّة إليه.

وأقوى ما يدان به المرء اعترافه على نفسه.

ـ فإذا كان الإباضِيَّة يرون جابر بن زيد رحمه الله هو إمام المذهب ـ بِغَضِّ النظر عن صحة هذه الدعوى من عدمها ـ واستطاع إثبات وجوده كعالم مزدوج بين أهل السنة والإباضِيَّة، أما كان يسع أبا عبيدة مسلم بن أبي كريمة ما وسع شيخه من إظهار العلم المتفق عليه من الجميع، والاختفاء بما يخص به الإباضِيَّة؟!

ـ وقد ذكر المزي فقط[٣٨] عشرين تلميذًا من تلاميذ جابر بن زيد، أما كان يمكن أن يُذكر أبو عبيدة ـ ولو مجرد ذكر ـ أنه ممن تتلمذ على جابر؟!

ـ أو ما كان يمكن أن يرد على لسان أحد تلاميذ جابر ذكر مرافقة أبي عبيدة لهم في الأخذ عن جابر؟!

ـ أو ما كان يمكن أن تكون هناك قصة حدثت في مجلس جابر - أو معه - يشترك فيها أبو عبيدة فتنقل ؟!

ـ أو ما كان هناك سؤال يرد من أبي عبيدة لشيخه جابر يقول فيه الراوي: سأل أبو عبيدة جابر بن زيد؟!

.... الخ ما هنالك من التساؤلات التي تدور في رأس كل أحد وهو يسمع بهذه القدرة الخارقة عند أبي عبيدة على الاختفاء، مع الاحتفاظ بلقب أعظم أئمة المذهب بعد جابر بن زيد؟!

٣) هناك مبالغة من الإباضِيَّة في ذكر أسباب اختفاء أبي عبيدة، فالوقت الذي عاش فيه أبو عبيدة ـ وهو كما يقول الشيخ القنوبي[٣٩] ما بين ٤٥ هـ إلى ١٥٠ تقريبًا- كان يعجّ بالفتن من كل جانب؛ منها الوقعة التي قتل فيها الحسين بن علي رضي الله عنهما، ووقعة الحرّة، وقتال ابن الزبير، ثم فتنة ابن الأشعث، ووقعة

الجماجم، وغيرها من الفتن والملاحم التي وقعت في عصر بني أمية، ومن أهمها خروج بني العباس عليهم، وما جرى من الملاحم التي قادها أبو مسلم الخراساني التي أفنى فيها عرب خراسان، وهذا أوجد بيئة خصبة لجميع الفرق لبث فكرها ونصرته، من الرافضة، والخوارج على اختلاف مذاهبهم وفرقهم، ومن الناصبة، ومن المرجئة، ومن الجهمية، ومن الشعوبية، بل من الزنادقة الذين كانوا يطعنون في الإسلام، وكلٌّ يدعو وله أتباع، والسنة وحملتها وأهلها في مواجهة جميع هذه الجبهات، وليس لهم قوة إلا اعتصامهم بالله، وأما الحكامُ فما بين مشغول بحروبه، وما بين غارق في شهواته، وما بين إمام عادل لم يفسح في مدته، وما بين ضعيف عاجز عن نصرة الحق وأهله، فما الذي حمل أبا عبيدة على الاختفاء والحال ما ذُكِر؟!

٤) تقدم أن الإباضِيَّة يذكرون أن أبا عبيدة استطاع أن يقيم ثلاث دول: الأولى في حضرموت واليمن على يد طالب الحق، والثانية في عمان على يد الجلندي ابن مسعود، والثالثة في المغرب على يد أبي الخطاب المعافري.

ونحن لا ننكر قيام هذه الحركات، ولكن تفاصيلها ومبالغة الإباضِيَّة في ربطها بأبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة هي التي تستوقفنا.

فحركة عبد الله بن يحيى طالب الحق - على سبيل المثال - التي يرى الإباضِيَّة أنها دولة أقامها أبو عبيدة في حضرموت واليمن، إنما هي حركة من حركات الخروج في الأطراف على الدولة الأموية في فترة ضعفها.

وقد تحدث ابن جرير الطبري[٤٠] في حوادث سنة (١٢٨ هـ - ١٣٠ هـ) عن هذه الحركة، فإن قبلنا كل ما أورده من طريق متهم بالكذب، أو مجهول، أو إسناد منقطع، فإن الأمر لا يعدو أنها حركة قام بها عبد الله بن يحيى طالب الحق، وتابعه أبو حمزة، وتحركوا في تلك الأطراف التي يضعف فيها سلطان بني أمية في فترة

ضعفهم؛ أعني اليمن وحضرموت، لكن بلغ بهم العجب بقوتهم إلى المسير إلى الحرمين مكة والمدينة مستغلين موسم الحج، فاستولوا عليهما، فما كان من الحاكم الأموي مروان بن محمد إلا أن أرسل لهم قائده عبد الملك بن محمد بن عطية السعدي في قوة قوامها أربعة آلاف رجل، فانتزعوا منهم الحرمين، وقتلوا القائد أبا حمزة، وساروا حتى وصلوا اليمن فالتقوا عبد الله بن يحيى طالب الحق فقتلوه، فأي دولة تلك التي يفنيها أربعة الآف؟!

ثم إذا كان أبو عبيدة أقام هذه الدول الثلاث، أما كان ذلك مدعاة لشهرته وظهوره، ولماذا يبقى في البصرة التي يعيش فيها على تخوُّف، ولا يذهب لإحدى هذه الدول حيث يأمن فيها ويظهر للناس؟!

٩) تقدم أن موطن أبي عبيدة هو البصرة، ولم تذكر كتب الإباضِيَّة له موطنًا غيرها، فكيف أنه وأحاديثه لا يعرفون إلا في عمان ومواطن الإباضِيَّة في المغرب، والبصرة مليئة في ذلك العصر بطلاب الحديث؛ كقتادة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وغيرهم، وكان من عادتهم الرواية عن المخالف لهم في المعتقد إذا كان ثقة ولم تكن بدعته مكفِّرة؟!

فهذا كلُّه يجعلنا نخلص بنتيجة واحدة عن أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة هذا، وهي أنه مجهول لا يُعرف، والله تعالى أعلم.

التعريف بـ "مسند الربيع بن حبيب"

يرى الإباضِيَّة أن الربيع بن حبيب صنَّف كتاب "المسند" هذا غير مُرَتَّب، وبقي كذلك إلى أن جاء أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن مياد الوارجلاني (ت سنة ٥٧٠هـ) الذي قام بترتيب هذا "المسند" على أبواب الفقه.

يقول مصحح الكتاب الشيخ عبد الله بن حميد السالمي (ت سنة ١٣٣٢هـ) في تنبيهاته التي صدَّر بها هذا "المسند"[٤١]: «**التنبيه الأول**: اعلم أن هذا المسند الشريف أصح كتب الحديث رواية، وأعلاها سندًا، وجميع رجاله مشهورون بالعلم والورع والضبط والأمانة والعدالة والصيانة، كلهم أئمة في الدين، وقادة للمهتدين، هذا حكم المتصل من أخباره.

وأما المنقطع بإرسالٍ أو بلاغ: فإنه في حكم الصحيح؛ لتثبُّت راويه، ولأنه قد ثبت وصله من طرق أُخَر لها حكم الصحة. فجميع ما تضمَّنَه الكتاب صحيح باتفاق أهل الدعوة، وهو أصحُّ كتاب من بعد القرآن العزيز، ويليه في الرتبة الصحاح من كتب الحديث.

الثاني: اعلم أن هذا المسند الشريف جميعه من رواية الربيع عن شيخٍ من شيوخه، وأن للربيع زهاء خمسة وعشرين شيخًا أخذ عن جميعهم، وأكثر ما أخذ عن ضمام بن السائب البصري العُماني، عن جابر، ثم عن أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي، ثم أبي نوح صالح بن نوح الدَّهان البصري العُماني، ثم باقي الشيوخ. وروايته عن ضمام قد اعتنى بجمعها الشيخ أبو صُفرة عبد الملك بن صُفرة. ثم إن أكثر ما فيه من رواية أبي عبيدة، عن جابر بن زيد، وهو أحد شيوخ أبي عبيدة، وله شيوخ كثيرة، وأكثر ما أخذ عن صحار بن العباس العبدي، فالموجود في هذا الجامع إنما هي روايته عن بعض شيوخه، وأما روايته عن باقي الشيوخ فهي في غير هذا الكتاب.

الثالث: اعلم أن مرتب الكتاب وهو أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن مياد الوارجلاني قد ضم إلى المسند آثارًا احتج بها الربيع على مخالفيه في مسائل الاعتقاد وغيرها، وهي أحاديث صحاح يعترف الخصم بصحتها، وجعلها المرتب في الجزء الثالث من الكتاب(٤٢) . ثم إنه ضم إلى ذلك روايات محبوب بن الرُّحَيل بن سيف ابن هُبيرة القرشي، عن الربيع، وروايات الإمام أفلح بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن الرُّسْتُمي، عن أبي غانم بشر بن غانم الخراساني، ومراسيل جابر بن زيد، وجعل الجميع في الجزء الرابع من الكتاب(٤٣) . فكانت أجزاء الكتاب أربعة، الأوَّلان في أحكام الشريعة من أولها إلى آخرها بالسند العالي.

الرابع: ذكر البدر الشماخي أن أبا يعقوب أدخل في هذا الكتاب روايات الربيع عن ضمام، والحال أنه لا يوجد فيه من هذا الطريق إلا حديث واحد في باب ما يجوز من النكاح وما لا يجوز؛ في تزوج النبي ﷺ لميمونة(٤٤) .

وفي باب ما يجب [منه](٤٥) الوضوء حديث رواه الربيع عن أبي عبيدة، عن ضمام قال: بلغني عن ابن عباس، يروي عن النبي ﷺ قال: ((ليس على من مَسَّ عَجْبَ الذَّنَب وضوء، ولا على من مَسَّ موضعَ الاسْتِحْداد وضوء))(٤٦) .

وفي باب الضيافة واليتيم حديثٌ رواه الربيع عن أبي عبيدة، عن ضمام بن السائب، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: ((من آوى يتيمًا وقام به احتسابًا لله؛ وقع أجره على الله، والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً))(٤٧).

التنبيه الخامس: وقع في نسخة "المسند" تحريفٌ من أقلام النُّسَّاخ، فاستعنّا بالله على تصحيحه، فاجتمعت لنا نسخ كثيرة، لكنها تتفق في مواضع على السقط، حتى كأنها أخذت من نسخة واحدة، فبيَّضنا لمواضع السَّقْط، ثم جاءتنا نسخة غلبت عليها الصِّحة من جناب شيخنا الكامل قطب الأئمة محمد يوسف اطفيش، فوجدنا فيها ما أهملته النُّسَخ العُمانية، فصحَّحْنا عليها نسختنا هذه، فخرجت نسخة صحيحة

جامعة لصواب النسخ، تاركة لتحريفها. فمهما وجدت بياضًا في نسخة الشرح فراجعه من هذه النسخة، وكذلك إذا رأيت اختلافًا في شيء من النُّسَخ، فإن الْمُعَوَّل في ذلك كله على هذه النسخة.

السادس: وقع في النُّسَخ العُمانية سقط حديثين: أحدهما في ذكر القرآن(٤٨)، والثاني في طلب العلم(٤٩)، ظفرنا بهما في نسخة القطب المذكورة، فشرحناهما آخر الجزء الثالث(٥٠) من الشرح تتميمًا للفائدة». اهـ كلام السالمي.

وقد طبع الكتاب عدة طبعات، منها طبعة نشرتها مكتبة الثقافة الدينية، وطبعة راجعها وقدم لها عاشور بن يوسف، وضبطها وخرج أحاديثها محمد إدريس، وكانت طباعتها في عام (١٤١٥هـ)، وجاء في مقدمتيهما نَقْلُ هذه التنبيهات التي ذكرها السالمي.

وقد بلغ عدد الأحاديث في هذا "المسند" (٧٤٢)(٥١) حديثًا، جميعها من رواية الربيع ابن حبيب عن شيخه أبي عبيدة، سوى خمسين حديثًا، منها حديثان يرويهما الربيع عن النبي ﷺ بلا إسناد(٥٢)، ومنها واحد وعشرون حديثًا مُعْضَلَة يرويها الربيع عن الصحابة ﷺ، وبينه وبينهم مفازة(٥٣)، ومنها ثلاثة وعشرون حديثًا لم يتّضح له فيها شيخ كأنها مُعَلَّقة(٥٤)؛ كقوله(٥٥): «قال جابر: قالت عائشة رضي الله عنها»، لكن يظهر أنها عطف على الأحاديث التي قبلها، وهي من روايته عن أبي عبيدة. ومنها أربعة أحاديث من روايته عن غير أبي عبيدة، روى اثنين منها عن شيخٍ يقال له: يحيى بن كثير(٥٦)، وواحدًا عن شيخ يقال له: عبد الأعلى(٥٧)، وواحدًا عن شيخ يقال له: ضمام بن السائب(٥٨)، وليس له في هذا المسند شيخ غير أبي عبيدة، وهؤلاء الثلاثة.

ومع هذا: فالأحاديث التي يرويها الربيع عن شيخه أبي عبيدة يكثر فيها الانقطاع الظاهر، فبعضها معضلات يرويها أبو عبيدة عن النبي ﷺ بلا واسطة(٥٩)،

وبعضها يرويها عن الصحابة بواسطة أبهمها؛ كقوله: بلغني عن فلان، أو: سمعت عن فلان، أو كقوله: «أبو عبيدة من طريق فلان»، ثم يسمي الصحابي، ونحو ذلك[٦٠].

وحتى الأحاديث التي يرويها الربيع، عن أبي عبيدة، عن جابر بن زيد؛ يكثر فيها الانقطاع الظاهر أيضًا، فبعضها مراسيل لجابر بن زيد[٦١]، وبعضها مراسيل لبعض شيوخه[٦٢]، وبعضها أحاديث يرويها جابر عن صحابةٍ يُصَرِّحُ بأنه لم يسمعها منهم[٦٣].

وهذا كله يتعلق بالانقطاع الظاهر البيِّن، وأما الانقطاع الخفي؛ كرواية جابر ابن زيد عن صحابة لم يدركهم؛ كعمر بن الخطاب[٦٤]، أو رواية أبي عبيدة عن الصحابة[٦٥]، فلم أتعرَّض له؛ لأن في البيِّن الواضح – وهو كثير جدًّا – كفاية لنقد هذا المسند.

نقد "مسند الربيع بن حبيب"

تبيَّن لي بعد طول النظر في "مسند الربيع بن حبيب" أنه كتاب لا يثبت ولا يصح؛ للأسباب التالية:

أوَّلاً: جهالة مؤلِّفه الربيع بن حبيب .

ثانيًا: جهالة أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة شيخ الربيع في معظم أحاديث هذا الكتاب.

ثالثًا: جهالة باقي شيوخ الربيع في هذا الكتاب، وعددهم ثلاثة؛ وهم: يحيى ابن كثير، وعبد الأعلى، وضمام بن السائب.

رابعًا: جهالة مُرَتِّب الكتاب أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني.

خامسًا: ليس للكتاب سند إلى مُرَتِّبِهِ الوارجلاني.

سادسًا: ليس للكتاب سند من مُرَتِّبِهِ الوارجلاني إلى مؤلفه الربيع بن حبيب.

سابعًا: حاجة الكتاب إلى النظر في سنده من مؤلِّفه الربيع بن حبيب، إلى رسول الله ﷺ، أو الصحابي.

ثامنًا: جهالة الكتاب عند علماء الحديث وغيرهم، مع أنه أتيحت له فرصة الظهور حينما قامت للإباضية دولة في المغرب، وهي الدولة الرستمية، فلماذا لم يظهر ولم يشتهر حينما قامت لهم دولة.

تاسعًا: تفرُّد هذا "المسند" بأحاديث يرويها أبو عبيدة عن جابر بن زيد لا نجدها عند تلاميذ جابر الآخرين، بل تضمَّن أحاديث ليس لها أصلٌ، ولا توجد إلا في هذا الكتاب، وكثير من هذه الأحاديث في نصرة معتقد الإباضِيَّة، وبعضها في نصرة بعض أرائهم الفقهية .

هذا مجمل الأسباب التي من أجلها حكمت على هذا الكتاب بأنه لا يصح ولا يثبت، وإليك تفصيل ما أُجمل من هذه الأسباب:

أما السببان الأول والثاني: وهما جهالة الربيع بن حبيب وشيخه أبي عبيدة مسلم ابن أبي كريمة: فتقدم بيانهما[٦٦].

ثالثًا: جهالة- أو ضعف- باقي شيوخ الربيع في هذا الكتاب، وعددهم ثلاثة؛ وهم: يحيى بن كثير، وعبد الأعلى، وضمام بن السائب.

أما يحيى بن كثير: فقد ورد ذكره في الحديثين رقم (١٧ و٧٣٩)

أما الحديث الأول[٦٧]: فيقول فيه الربيع: عن يحيى بن كثير، عن شعيب، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والتوبة مدنيات، والرعد مدنية، إلا آية واحدة وهي: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ ﴾[٦٨]، والنحل ما فوق الأربعين من أولها إلى آخرها مدني والحج.

وأما الحديث الثاني[٦٩]: فيقول فيه الربيع: عن يحيى بن كثير، عن عطاء بن السائب، قال: كنا عند عبد الله بن الحارث فقال: أتدرون لمن قال رسول الله ﷺ: ((من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار))؟ ... . إلخ.

ولم أجد من يقال له: يحيى بن كثير، ويروي عن شعيب، ولم أعرف شعيبًا هذا الذي في هذه الطبقة[٧٠]، وأما يحيى بن كثير الذي يروي عن عطاء بن السائب، فهو أبو النضر صاحب البصري- كما سيأتي- لكن قال شارح "مسند الربيع" الشيخ عبد الله بن حميد السالمي[٧١]: «قوله: عن يحيى بن كثير: بن[٧٢] درهم العنبري، البصري، كنيته: أبو غسان، قال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال عباس العنبري: كأنه ثقة، قال ابن أبي عاصم: مات سنة ست ومئتين.كذا في الخلاصة».اهـ.

وهذا الذي قاله الشيخ السالمي ليس بصحيح قطعًا، وأدع بيان ذلك لأحد شيوخ الإباضية، وهو الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي الذي تعقَّب الشيخ السالمي

بقوله[٧٣]: «كذا قال الشيخ رحمه الله! والذي يظهر لي- والله تعالى أعلم- أن يحيى ابن كثير هذا هو أبو النضر صاحب البصري؛ الذي روى عن أيوب وعاصم الأحول وعطاء بن السائب وغيرهم، وذلك لأن الإمام الربيع رحمه الله تعالى قد روى عنه الحديث الثاني من هذين الحديثين وهو الحديث رقم (٧٣٩) من طريق عطاء بن السائب، ولم يذكروا أن العنبري روى عن عطاء بن السائب شيئًا، وأنا أستبعد أن يكون روى عنه، وذلك لأن العنبري قد توفي سنة (٢٠٦هـ)، وعطاء توفي سنة (١٣٦هـ)، وقيل سنة (١٣٧هـ)، وقيل سنة (١٣٣هـ)، وقيل سنة (١٣٤هـ)، فبين وفاتيهما مايقرب من سبعين عامًا، أضف إلى ذلك مرحلة صغر السن التي لا يمكن معها تحمُّل الرواية، إلى غير ذلك، ومع ذلك كله لا يمكن أن نقطع بعدم سماع العنبري من عطاء بن السائب، وإن كنا نستبعد ذلك جدًّا. إذا تقرر ذلك فاعلم أن يحيى بن كثير صاحب البصري ضعيف، ضعَّفه ابن معين وأبو زرعة والدارقطني وآخرون، وقال عمرو بن علي: لا يتعمَّد الكذب، ويكثر الغلط والوهم، وعليه فتعتبر روايته ضعيفة بالنظر إلى إسنادها، وأما المتن فينظر فيه، فإن وجد له ما يعضده فيحكم عليه بما تقتضيه الصناعة الحديثية؛ من حسنٍ أو ضعف، على حسب قوة أو ضعف ذلك الشاهد، وإلا فهو ضعيف كما هو مقرر في علم الحديث.

هذا، وليُعلم أن رواية الربيع رحمه الله عن شخص ضعيف حديثًا أو حديثين لا يعني بوجه ولا بآخر القدح في شخصه رحمه الله، ولا في "مسنده"؛ كما لا يخفى ذلك على أحد».اهـ.

وخلاصة ما تقدَّم أن يحيى بن كثير هذا: إما مجهول أو ضعيف.

وأما عبد الأعلى: فقد قال الربيع بن حبيب[٧٤]: عن عبد الأعلى بن داود[٧٥]، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ قال: ((أنزل القرآن كله جملة واحدة

في ليلة القدر إلى السماء الدنيا، وكان الله إذا أراد أن يحدث في الأرض شيئًا أنزل منه، حتى جمعه)). قال: وكان رسول الله ﷺ يقضي بالقضية، فينزل القرآن بخلاف قضائه، فلا يرد قضاءه ويستقبل حكم القرآن.اهـ.

ولم أجد في الرواة من يقال له: عبد الأعلى بن داود، وهذا الذي يقتضيه صنيع شارح "المسند" الشيخ عبد الله السالمي حيث قال[٧٦]: «قوله: عن عبد الأعلى ابن داود: الموجود في كتب الرجال: عبد الله بن داود بن عامر الهَمْداني، الشعبي، أبو عبد الرحمن الخُرَيْبي- بضمِّ المعجمة، وفتح الراء، وإسكان التحتانية، بعدها موحَّدة؛ نسبة إلى خُرَيْبَة؛ محلَّة سكنها، وتسمى البصيرة الصغرى، وهي محلَّة بالبصرة- وهو أحد الأعلام، يروي عن هشام بن عروة ....، وثَّقه ابن معين وأبو حاتم ... قال ابن سعد: مات سنة ثلاث عشرة ومئتين، عن سبع وثمانين سنة».

وتعقبه الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي بقوله[٧٧]: «هذا ما قاله الشيخ رحمه الله تعالى[٧٨]! وهو بعيد جدًّا، وبيان ذلك: أن هذه الرواية من طريق عكرمة مولى ابن عباس، وعكرمة متوفى عام (١٠٧)، وقيل: (١٠٦)، وقيل: (١١٥هـ)، أي قبل (١٩) عامًا من ولادة عبد الله بن داود، هذا على الرواية الأولى، وقبل (٢٠) عامًا على الرواية الثانية، وقبل (١١) عامًا على الرواية الثالثة، وذلك لأن عبد الله ابن داود مولود عام (١٢٦هـ) تقريبًا... . وعليه فإن شيخ الإمام الربيع رحمه الله تعالى في هذا الحديث هو عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد، وقيل ابن شراحيل القرشي، البصري السامي، روى عن حميد الطويل... . قلت: وتوفي سنة (١٩٨هـ) كما قال ابن حبان، فتكون رواية الربيع رحمه الله تعالى عنه من باب رواية الأقران، أو من باب رواية الأكابر عن الأصاغر، وهما جائزتان وواقعتان باتفاقهم ... . وأما داود- وهو شيخ عبد الأعلى في هذا الحديث-: فهو ابن أبي هند، واسمه دينار بن عذافر، ويقال: طهمان القشيري، مولاهم البصري، رأى أنس بن مالك ....».اهـ.

وهذا الذي قاله الشيخ القنوبي ليس عليه دليل، وفيه تكلُّف ظاهر؛ كان من جرَّائه أن تجرأ محققا[٧٩] إحدى طبعات "مسند الربيع" على تغيير هذا الإسناد بناءً على توقُّع الشيخ القنوبي هذا، دون أدنى إشارة، مع أن المخطوط والنسخ المطبوعة قبل هذه الطبعة ليس فيها شيء من ذلك، وإلا لما احتاج الشيخ القنوبي لهذا التوجيه والمناقشة!!.

وإنما يمكن أن يُصار لمثل هذا التوجيه لو كان هناك من روى هذا الحديث من طريق الربيع بن حبيب، وجاء عنده على الصواب، أو يكون هناك من تابع الربيع؛ بحيث يكون للحديث أصل عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، أو على الأقل عن داود بن أبي هند، والله أعلم.

وأما ضمام بن السائب: فقال الربيع بن حبيب[٨٠]: قال ضمام بن السائب، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ تزوج بخالته ميمونة بنت الحارث وهو محرم.

وضمام بن السائب هذا له ترجمة في كتب الإباضية؛ كـ"الطبقات" للدرجيني[٨١]، وغيره[٨٢]، ولم أجد له ترجمة عند غير الإباضية، اللهم إلا أن يكون هو الذي ورد ذكره في كتاب "العلل" لعبد الله بن الإمام أحمد[٨٣]؛ حيث يقول عبد الله: «قلت ليحيى[٨٤]: شيخ حدّث عنه معتمر يُقال له: أبو عبيدة، عن ضمام، عن جابر بن زيد: كَره أن يأكل متكئًا، مَن أبو عبيدة هذا؟ قال رجل روَى عنه معتمر، ليس به بأس، يقال له: عبد الله بن القاسم. قلت: مَن حدّث عنه غير المعتمر؟ قال: البصريون يُحدّثون به عنه. قلت ليحيى: فضِمام هذا الذي روى عنه أبو عبيدة من هو؟ قال: شيخ روَى [عن][٨٥] جابر بن زَيد، روى عنه أبو عبيدة هذا، وروى عنه معمر؛ يعني ضِمامًا».

ولو ثبت أن ضمامًا المذكور عند عبد الله بن الإمام أحمد وغيره هو ابن

السائب هذا، فإن مجرد ذكره هكذا لا يكسبه تعريفًا، ولا يفيد في توثيقه، والله أعلم.

رابعًا: وأما جهالة مُرَتِّب الكتاب أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني:

فإني لم أجد لأبي يعقوب هذا ذكرًا إلا في كتب الإباضِيَّة[٨٦]، الذين ذكروا أنه من أشهر علماء الإباضِيَّة بالمغرب، وأنه وُلِد بسدراتة[٨٧] من قرى وارجلان[٨٨] سنة ٥٠٠هـ، وتوفي سنة ٥٧٠هـ، وأن له مصنفات تنسب إليه عندهم، بلغ ما عُرِف منها (١٢) مُصَنَّفًا[٨٩]، وله رحلة في بلاد أفريقيا ذكرها في كتابه "الدليل والبرهان"[٩٠]، فقال: «وقد وصلت أنا بنفسي إلى قريب من خطِّ الاستواء، وليس بيني وبينه إلا مسيرة شهر، وكاد أن يستوي الليل والنهار فيه أبدًا، وإنما وصلنا إلى قريب منه»، وبناء على كلامه هذا ذهب الظافر[٩١] _ أحد كُتَّاب الإباضِيَّة في شبكة "الإنترنت" _ إلى أن الوارجلاني اكتشف خط الاستواء، فقال وهو يتكلم على رحلاته: «رحلته إلى السودان، وهدفها تجاري، وكان لها بجانب ذلك فوائد علمية، وفيها اكتشف خط الاستواء كما صرح بنفسه بذلك في كتاب "الدليل والبرهان"».اهـ.

كذا قال!! مع أن خط الاستواء كان معروفًا قبل ذلك، فهذا ابن عبد البر المتوفى سنة (٤٦٣هـ) - أي قبل ولادة الوارجلاني - يقول في كتابه "جامع بيان العلم وفضله"[٩٢]: «وأما التنجيم: فثمرته وفائدته عند جميع أهل الأديان: جرية الفلك، ومَسِيرُ الدَّرارِي، ومطالع البروج، ومعرفة ساعة الليل والنهار، وقوس الليل من قوس النهار في كل بلد، وفي كل يوم، وبعد كل بلد من خط الاستواء، ومن المجرِّ الشمالي، والأُفُق الشرقي والغربي، ومولد الهلال وظهوره، واطِّلاع الكوكب للأَنواء وغيرها».

ويرد على الوارجلاني من التساؤلات مثل ما ورد على الربيع وأبي عبيدة؛ فإني لم أجد من ترجم له، أو ذكره حتى مجرد ذكر؛ غير الإباضية، ومن عادة

المصنفين أن يكونوا معروفين، ولهم ذكر في الكتب ولو كانوا مخالِفين، كما نجده في "كشف الظنون" لحاجي خليفة"، أو غيره من الكتب التي تعنى بالْمُصَنَّفات، ووصفها، وذكر مادَّتها، وغير ذلك مما يحتاجه المطالِع.

خامسًا: وأما أنه ليس للكتاب سند إلى مُرَتِّبِهِ الوارجلاني:

فإن الذين حققوا الكتاب وطبعوه وشرحوه وتكلموا عليه لم يذكروا للكتاب سندًا إلى الوارجلاني، ومن أشهرهم: الشيخ عبد الله بن حميد السالمي؛ الذي قام بشرحه، وعرَّف به تعريفًا لم نجده عند غيره، والشيخ سعيد بن مبروك القنوبي في دراسته التوثيقية لهذا الكتاب: "الإمام الربيع بن حبيب مكانته ومسنده".

وقد اطلعت على بعض النسخ الخطية لهذا "المسند" فلم أجد فيها نسخة لها إسناد إلى الوارجلاني، ومنها أقدم نسخة معروفة عندهم؛ وهي نسخة مكتبة (آل يدّر) بوادي ميزاب من الجنوب الجزائري تحت الرقم التالي : (١١٣/ج٨) (~٦/١٥٩)، فهي – كما يقولون – منسوخة في الخامس عشر من شهر رجب، سنة (٨١٥هـ) .

سادسًا: وأما أنه ليس للكتاب سند من مرتبه الوارجلاني إلى مؤلِّفه الربيع ابن حبيب:

فهذا كسابقه، لم يذكر أحد ممن قام على خدمة هذا "المسند" له سندًا إلى مؤلِّفه الربيع بن حبيب، ولم أجد له سندًا في شيءٍ من النسخ التي وقفت عليها، ولم يذكر الشيخ القنوبي له سندًا .

ومن المعلوم أن بين الوارجلاني والربيع بن حبيب[٩٣] أربعة قرون، فسيكون بينهما قريب من سبعة رجال، بل أكثر، فمن هم؟ وما حالهم؟!

فإذا كان الحديث المرسل مردودًا عند جمهور المحدِّثين، مع أن الساقط منه في كثير من الأحيان صحابي- والصحابة كلهم عدول- ولكن لاحتمال أن يكون

التابعي أخذ عن تابعي آخر- أو أكثر- عن صحابي؛ لذلك ردّه المحدِّثون، علمًا بأن المجروحين من التابعين قليل، فكيف بهذه المفاوز التي تنقطع فيها أعناق الْمَطِيّ؟!

إن قبول هذا السقط في طبقات إسناد الكتاب يعني إلغاء أهمية الإسناد، فبإمكان من دبّ ودرج أن يقول: قال رسول الله ﷺ ولا يُنكر عليه ذلك.

سابعًا: وأما النظر في سند الكتاب من مؤلِّفه الربيع بن حبيب، إلى رسول الله ﷺ، أو الصحابي:

فهذا السند في الغالب يتكون من الربيع، عن أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، عن جابر بن زيد، عن الصحابي.

أما جابر بن زيد، فإمام بلا منازعة.

وأما الربيع وشيخه فسبق أنهما مجهولان .

وربما روى الربيع بأسانيد غير هذا، وسبق الكلام عليها[٩٤].

وربما روى بأسانيد فيها انقطاع أو إعضال، أو هي بلاغات بلا إسناد، وهذا الذي قال عنه الشيخ عبد الله بن حميد السالمي في مقدمته للكتاب[٩٥]: «وأما المنقطع بإرسالٍ أو بلاغ، فإنه في حكم الصحيح لِتَثَبُّتِ راويه، ولأنه قد ثبت وصله من طرق أُخر لها حكم الصحة».

فهذا لا يُقبل في ميزان التحقيق العلمي؛ لأنه بهذا تضيع أهمية الإسناد، ويمكن لأي إنسان أراد أن ينسب إلى النبي ﷺ شيئًا من الأحاديث التي لم يَقُلْها أن يؤلف كتابًا بلا إسناد، ثم يقول ما قاله الشيخ السالمي هنا.

وقوله إنها ثبت وصلها من طرق أخر، غير مُسَلَّم؛ لأن كثيرًا منها لا يوجد إلا بذلك الإسناد، ولم يقم الشيخ السالمي دليلاً على قوله هذا، وما جاء وصله من طرقٍ أُخَر فإنها لا تفيده تلك الطرق؛ لأنها لا تخلو من أن تكون طرقًا لم تأت إلا في هذا "المسند" الموضوع، فلا عبرة بها، أو تكون طرقًا وردت في دواوين السنة

المعروفة، فهذه تُعِلُّ أحاديث هذا "المسند" ولا تقوِّيها؛ كما بيَّنته في بحثي الآخر "أقسام الحديث في مسند الربيع بن حبيب"[٩٦].

ثامنًا: وأما جهالة الكتاب عند علماء الحديث:

فلو كان هذا الكتاب موجودًا منذ ذلك التاريخ الذي يقوله الإباضِيَّة، وهو سنة ١٧٠هـ تقريبًا، ولو كانت أحاديثه معروفة، لاشتهر شهرة عظيمة بسبب أسانيده العالية، وحاجة الأمة لهذه الأحاديث والطرق المروية فيه، فقد كان الأقدمون من علمائنا يحرصون حرصًا بالغًا على علو الإسناد، ولم يكونوا يمتنعون من الرواية عن الخوارج، فقد رووا عن عمران بن حطّان الذي امتدح عبد الرحمن ابن ملجم في قتله عليًّا ﷺ، بل الرواية عنه في أصح الكتب بعد كتاب الله: "صحيح البخاري"[٩٧].

فلو كان الربيع– وإن كان خارجيًّا عندهم– يروي هذه الأحاديث وهو ثقة، لكان معروفًا، ولعُرِف الكتاب، ولعرفت تلك الأحاديث، حتى وإن كان غير مَرْضِيٍّ عنه؛ كما هو واقع "مسند زيد بن علي" الذي يرويه أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي، فإن هذا المسند تزعم الزيدية فيه كما تزعم الإباضِيَّة في "مسند الربيع بن حبيب"، ولكن العلماء السابقون لما عرفوه بيَّنوا ما فيه ببيان حال راويه، فقال وكيع بن الجراح عن عمرو بن خالد هذا: «كان في جوارنا يضع الحديث، فلما فُطن له تحوّل إلى واسط»، وقال الإمام أحمد: «كذاب يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة»، ورماه بالكذب ووضع الأحاديث جمع من العلماء[٩٨].

فلو كان الربيع بن حبيب ومسنده معروفين، لاشتهرا إن كان الربيع ثقة وكان مسنده صحيحًا، أو لتكلم عليه العلماء إن كان الربيع غير ثقة وكان الكتاب مطعونًا فيه كما وقع لـ"مسند زيد بن علي". ويؤكد هذا واقع الكتاب، ففيه أحاديث لو كانت موجودة في ذلك العصر لعُنيَ بها العلماء أشد العناية؛ لشدة حاجتهم إليها، كما ستأتي الإشارة إليه[٩٩].

ولم يكن للخوارج- ومنهم الإباضِيَّة- مؤلّفات وتصانيف متداولة بأيدي أهل العلم تحكي آراءهم بكلّ تفاصيلها؛ في العقائد والأحكام على حدٍّ سواء؛ كما هو الحال عند الشيعة والمعتزلة وغيرهم على اختلاف طوائفهم، ولذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[100]: «وأقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم، لم نقف لهم على كتاب مصنَّف؛ كما وقفنا على كتب المعتزلة، والرافضة، والزيدية، والكرّامية، والأشعريّة، والسابليّة، وأهل المذاهب الأربعة، والظاهرية، ومذاهب أهل الحديث، والفلاسفة، والصوفيّة، ونحو هؤلاء».اهـ.

ولذا يُكثر كُتّاب الإباضِيَّة في هذا العصر الشكوى من ظلم كُتّاب المقالات لهم؛ بنسبة أمور لهم لم يقولوها.

فيقول علي يحيى معمر في كتابه "الإباضِيَّة مذهب إسلامي معتدل"[101]: «لقد ظلمهم كُتّاب المقالات في العقائد، فاعتبروهم من الخوارج- وهم أبعد الناس عن الخوارج- فألصقوا بهم عددًا من الشنائع والمنكرات لا علاقة لهم بها، وقسموهم إلى عدد من الفرق، ثم جعلوا لكل فرقة منها إمامًا، ثم نسبوا إلى كل إمام منهم جملة من الأقوال كافية لإخراجه من الإسلام، ولا أصل لتلك الفرق، ولا لأولئك الأئمة، ولا لمقالاتهم عند الإباضِيَّة، بل يبرؤون ممن يقول بذلك.

ومن تلك الفرق: فرقة "الحفصية"[١٠٢]، وفرقة "الحارثية"[103]، وفرقة "اليزيدية"[١٠٤]، ثم فروعها. ومن الأئمة الذين ينسبونهم إلى الإباضِيَّة: أئمة هذه الفرق وفروعها، وكل ذلك لا صحَّة له...»، ثم ذكر عدة أمثلة على المقالات التي نسبت لهم، ثم قال: «والمطّلع على كتب المقالات في العقائد يجد كثيرًا من هذه الشنائع، والإباضِيَّة يحكمون على من يقول بهذا وأمثاله بالشرك؛ لأنه ردٌّ على الله، وتكذيب لما عُلِم من الدين بالضرورة .

ويبدو أن كُتّاب المقالات نظروا إلى جميع ما ينسب إلى الخوارج بحقٍّ أو

بباطل، فنسبوه إلى الإباضِيَّة- باعتبارهم في زعمهم أنهم منهم- دون تَرَوٍّ أو تمحيص...»، إلخ ما قال .

وعلّق أحمد السيابي على كلام علي يحيى معمر هذا بقوله[105]: «لاحظ كثير من الكتّاب المحدَثين الذين عنوا بدراسة المذهب الإباضي أن ما كتبه كُتّاب المقالات عن الإباضِيَّة هو كذب وافتراء لا يمتّ إلى الحقيقة بصلة. وأقول: إن كُتّاب المقالات؛ كالأشعري، والشهرستاني، وابن حزم، والبغدادي، وغيرهم عندما لم يجدوا شيئًا من مبادئ الإباضِيَّة يتوجّه إليه النقد والطعن اختلقوا لهم أشياء وألصقوها بهم زورًا وبهتانًا».

وتظلّم كذلك مؤلّفو كتاب "هذه مبادئنا"[106] من بعض العلماء الذين تكلموا على الإباضِيَّة ومعتقداتها؛ كأبي الحسن الأشعري في كتابه "مقالات الإسلاميين"، والبغدادي في "الفرق بين الفرق"، وابن حزم في "الفصل"، والشهرستاني في "الملل والنحل"، ويرى مؤلّفو هذا الكتاب أن هؤلاء العلماء حكموا على الإباضِيَّة من غير كتبهم.

وبغضّ النظر عن الألفاظ السيّئة التي استخدمها بعض هؤلاء الكُتّاب في حقّ هؤلاء العلماء الذين كتبوا عن الفِرَق، فإن السؤال الذي يفرض نفسه: إذا كان هؤلاء العلماء- على سعة اطّلاعهم وعنايتهم بالكتابة في موضوع الفِرَق- لم يطّلعوا على كتب الإباضِيَّة، بل حكموا عليهم بالنقل عن غيرهم، فأين كانت تلك الكتب، ومنها "مسند الربيع بن حبيب"؟!

وقد ذكر ابن خلدون في "تاريخه"[107] حال بلاد المغرب في عصره سنة ثمان وثلاثين من المائة الثامنة فما بعد، واستقرار الدعوة الإسلامية بها، ثم قال: «إلا أن القبائل الذين بها من البربر لم يزالوا يدينون بدين الخارجيّة، ويتدارسون مذاهبهم، وبينهم مجلدات تشتمل على تأليف لأئمتهم في قواعد ديانتهم، وأصول عقائدهم،

وفروع مذاهبهم، يتناقلونها ويعكفون على دراستها وقراءتها».اهـ.

وقال أيضًا[108]- وهو يتحدّث عن الخوارج-: «وانقرضت كلمة هؤلاء بالعراق والشام، فلم يخرج بعد ذلك إلا شُذّاذ متفرّقون، يَسْتَلْحِمُهم[١٠٩] الولاةُ بالنّواحي، إلا ما كان من خوارج البربر بإفريقية، فإن دعوة الخارجية فَشَت فيهم من لَدُن مسيرة الظَّفَري سنة ثلاث وعشرين ومائة، ثم فَشَت دعوة الإباضِيَّة والصُّفْرية منهم في هوارة ولماية ونفزة ومغيلة، وفي مغراوة وبني يفرن من زناتة[١١٠]؛ حسبما يذكر في أخبار البربر، لبني رستم من الخوارج بالمغرب دولة في تاهَرْت[١١١] من الغرب الأوسط، نذكرها في أخبار البربر أيضًا.

ثم سار بإفريقية منهم على دولة العُبَيْدِيّين خلفاءِ القيروان: أبو يزيد بن مخلد المغربي، وكانت له معهم حروب وأخبار نذكرها في موضعها.

ثم لم يزل أمرهم في تناقُصٍ، إلى أن اضْمَحَلّت وافترقت جماعتهم، وبقيت آثار نِحْلتهم في أعقاب البربر الذين دانوا بها أوّل الأمر. ففي بلاد زناتة بالصحراء منها أثر باقٍ لهذا العهد في قصور ربع وَوَادِيْه[١١٢]، وفي مغراوة من شعوب زناتة يُسَمّون الراهبيّة؛ نسبة إلى عبد الله بن وهب الراهبي، أوّل من بويع منهم أيام علي ابن أبي طالب. وهم في قصور هنالك مظهرين لبدعتهم؛ لبعدهم عن مقال أهل السنة والجماعة. وكذلك في جبال طرابلس وزناتة أثر باقٍ من تلك النِّحلة يَدِيْن بها أولئك البربر في المجاوِرة[١١٣] لهم مثل ذلك، **وتطير إلينا هذا العهدَ من تلك البلاد دواوين ومجلّدات من كلامهم في فقه الدين، وتمهيد عقائده وفروعه، مباينةٌ لمناحي السُّنَّة وطرقِها بالكُلّيّة، إلا أنها ضاربة بسهم في إجادة التأليف والترتيب، وبناء الفروع على أصولهم الفاسدة**».اهـ.

فكلام ابن خلدون هذا يشعر بأن التصنيف عند الإباضِيَّة والصُّفريَّة جاء متأخِّرًا، كما يدلُّ عليه قوله: «وتطير إلينا هذا العهدَ من تلك البلاد دواوين

ومجلّدات...» إلخ.

وقد ذكر محمد بن إسحاق النديم في "الفهرست"[114] التصنيف عند الخوارج، فقال: «الرؤساء من هؤلاء القوم كثير، وليس جميعهم صنّف الكتب، ولعلّ من لا نعرف له كتابًا قد صنَّف ولم يصل إلينا؛ لأن كتبهم مستورة محفوظة»، ثم أخذ في ذكر ما عرفه من كتبهم، وخصّ الإباضِيَّة منهم، فذكر من ألّف منهم، وأسماء كتبهم؛ كأبي علي يحيى ابن كامل بن طليحة الذي كان من المرجئة من أصحاب بشر المرّيسي، ثم انتقل إلى مذهب الإباضِيَّة، وذكر له من الكتب: "كتاب المسائل"؛ وهي التي جرت بينه وبين جعفر بن حرب، وتعرف بـ "الجليلة".

وهذا– لو صحَّ– فإنه يؤكد ندرة التصنيف عند الإباضِيَّة، ومع ندرته وضعف قيمته العلمية، فإنه ذُكِر، فلماذا لا نجد لـ"مسند الربيع بن حبيب" ذكرًا حتى عند النديم المتّهم، الذي لا يوثق بخبره عن هذه الكتب ومؤلّفيها.

يقول الحافظ ابن حجر[١١٥]: «محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق النديم الوراق: مصنف كتاب "فهرست العلماء"، روى فيه عن أبي إسحاق السِّيرافي، وأبي الفرج الأصبهاني، وروى بالإجازة من إسماعيل الصفار. قال ابن النّجار: لا أعلم لأحد عنه رواية. وقال أبو طاهر الكرخي: مات في شعبان سنة ثمانين وثلاث مئة. قلت: وهو غير موثوق به، ومصنَّفه المذكور ينادي على من صنّفه بالاعتزال والزّيغ، نسأل الله السلامة! وقد ذكر له الذهبي ترجمة في "تاريخ الإسلام" فيمن لم تعرف له وفاة على رأس الأربع مئة فقال: محمد ابن إسحاق النديم، أبو الفرج الأخباري، الأديب، الشيعي، المعتزلي، ذكر أنه صنّف "الفهرست" سنة سبع وسبعين وثلاث مئة. قال: ولا أعلم متى توفي. قلت: ورأيت في "الفهرست" موضعًا ذكر أنه كتبه في سنة اثنتي عشرة وأربع مئة، فهذا يدل على تأخُّره إلى ذلك الزمان. ولما طالعت كتابه ظهر لي أنه رافضي معتزلي؛ فإنه يسمي أهل السنة: الحشْويّة، ويسمي

الأشاعرة: المجبرة، ويسمي كل من لم يكن شيعيًّا: عاميًّا، وذكر في ترجمة الشافعي شيئًا مختلقًا ظاهر الافتراء. فمما في كتابه من الافتراء ومن عجائبه: أنه وثّق عبد المنعم بن إدريس والواقدي وإسحاق بن بشر وغيرهم من الكذابين، وتكلّم في محمد بن إسحاق، وأبي إسحاق الفَزَاري، وغيرهما من الثقات».اهـ.

فإذا كان لـ"مسند الربيع" هذه المزايا التي تقدم ذكرها[١١٦]-كعلو الإسناد، وصحة الأحاديث- فإن الدواعي لوجود نسخه واشتهارها وتداولها بين الناس متوافرة، وبإمكان أي مطالع في "موسوعة أهل البيت"- التي صدرت في الأردن وفيها تعريف بأماكن وجود النسخ الخطية لكتب السنة- أن يطلع على نسخ كتب السنة المهمة كالصحيحين وغيرهما، فسيجد من نُسخها ما يتعب من مطالعته؛ لكثرته، وهي نسخ كتبت في عصور مختلفة، وبعضها بخطوط أئمة مشهورين كالنسخة اليونينية لصحيح البخاري، فهذا شأن الكتاب المشهور الذي له هذه المزايا، فلماذا لم يعرف أحد من الأئمة شيئًا عن هذا "المسند" وفيه هذه المزايا؟!

تاسعًا: تفرُّد هذا "المسند" بأحاديث يرويها أبو عبيدة عن جابر بن زيد لا نجدها عند تلاميذ جابر الآخرين، بل تضمَّن أحاديث ليس لها أصلٌ، ولا توجد إلا في هذا الكتاب، وكثير من هذه الأحاديث في نصرة معتقد الإباضِيَّة، وبعضها في نصرة بعض أرائهم الفقهية .

فمن المعلوم أن جابر بن زيد استوطن البصرة، وتتلمذ عليه خلق من أهلها وغيرهم، فلماذا لا نجد هذه الأحاديث عند تلاميذه وما أكثرهم؟! وقد ذكر منهم المِزّي فقط عشرين تلميذًا، ومن أشهرهم عمرو بن دينار وقتادة وعزرة بن عبد الرحمن، فلماذا يخص أبا عبيدة بهذه الأحاديث دون باقي الرواة، مع أن منها أحاديث ليست خاصة بنصرة المذهب الإباضي، بل هي أحاديث عامة في أبواب الفقه المختلفة ليس هناك ما يستدعي إخفاءها، واختصاص الإباضِيَّة بها، أم إن

مرحلة الكتمان تقتضي أن لا يحدثهم حتى بأحاديث الطهارة والصلاة وطلب العلم؟!

ومن أمثلة الأحاديث التي تفرَّد بها هذا "المسند":

الحديث رقم (١٠٠٤)، وهذا نصه:

«جابر بن زيد، عن النبي ﷺ قال: ﴿ليست الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي ﴾ يحلف جابر عند ذلك: ما لأهل الكبائر شفاعةٌ؛ لأن الله قد أوعد أهل الكبائر النار في كتابه، وإن جاء الحديث عن أنس بن مالك: أن الشفاعة لأهل الكبائر، فوالله ما عنى القتل والزنى والسحر وما أوعد الله عليه النار، وذكر أن أنس بن مالك يقول: إنكم لتعملون أعمالاً هي أدقّ في أَعينكم من الشعر، ما كنا نعدّها على عهد رسول الله ﷺ إلا من الكبائر».

فهذا الحديث فيه نصرة لمعتقد الإباضية في إنكار الشفاعة التي جعلها الله لعصاة الموحِّدين من هذه الأمة، وهو يعارض النصوص المثبتة للشفاعة؛ في الصحيحين وغيرهما[١١٧].

ومن أمثلة مايتعلق بآرائهم الفقهية: الحديث رقم (١١٢) الذي جاء فيه:

«أبو عبيدة، عن ضمام بن السائب قال: بلغني عن ابن عباس، يروي عن النبي ﷺ قال: ﴿ليس على من مسّ عجم الذنب وضوء، ولا على من مس موضع الاستحداد وضوء ﴾».

فهذا الحديث وغيره من الأحاديث التي تضمنت أحكامًا تهمّ أهل العلم، وحاجتهم إليها ماسّة، لم أجدها في غير هذا "المسند"، ولو كانت مروية بأسانيد ضعيفة أو موضوعة لتكلم عليها علماء الحديث، فضلاً عن كونها مروية بأسانيد يُدّعى فيها أنها أصح من أسانيد البخاري، وفي كتاب متقدم عاصر شعبة والثوري وطبقتهما، ثم بقي إلى تلاميذهما كيحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وطبقتهما،

ثم أحمد وعلي بن المديني وابن معين وطبقتهم، ثم البخاري ومسلم وأبي حاتم وأبي زرعة وطبقتهم، وهكذا دواليك إلى عصر ابن حبان والطبراني وابن عدي والدارقطني، ثم البيهقي والخطيب البغدادي وابن عبد البر، وهكذا حتى ابن عساكر المعاصر لمرتِّب المسند «الوارجلاني»، وجميعهم لا يعرفون شيئًا عن هذه الأحاديث التي تهمُّهم وتهمُّ الأمة، ولا عن هذا "المسند" الذي رويت فيه هذه الأحاديث وغيرها!!

الخاتمـــــة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فبعد هذا العرض الذي تقدم؛ خلصت بنتيجة في الحكم على الربيع بن حبيب، ومسنده، وشيخه أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، ومرتب الكتاب الوارجلاني، وهي نتيجة أراها لا تقبل الشك، وخلاصتها:

١) أن الربيع بن حبيب، وشيخه أبا عبيدة مسلم بن أبي كريمة، وأبا يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني، ثلاثتهم مجاهيل غير معروفين، لم يرد لهم ذكر في شيء من كتب أهل العلم، عدا متأخري الإباضية الذين ليس لهم سند يوصلهم بهم.

٢) أن "مسند الربيع بن حبيب" موضوع من أساسه، لا تصح نسبته للربيع بن حبيب – لو كان معروفًا – فكيف مع جهالته!

٣) أن الربيع بن حبيب لو كان معروفًا، ثم صحَّت نسبة الكتاب إليه، لما أمكن التسليم لهذا الكتاب بالصحة، فضلاً عن أن يكون أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى؛ لوجود العلل في أسانيده بين الربيع بن حبيب والصحابي، ولما تضمَّنه من الأحاديث الموضوعة، والمنكرة التي تصادم النصوص الصحيحة.

٤) من نظر في القسم الثالث من هذا الكتاب وجد عجبًا، وأي عجب!!

فقد ظهر فيه الوضع بلا شك ولا ريب، فمعظم أبواب هذا القسم في مسائل الاعتقاد التي يخالف فيها الإباضِيَّة أهل السنة مثل:

باب الحجة على من قال: إن أهل الكبائر ليسوا بكافرين.

وباب ما روي عن ابن عباس ﷺ في قوله تعالى: ﴿وُجُوْهٌ يَّوَمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾(١١٨)...، وبعده أبواب في الرؤية.

وباب في القبضة.

وباب في اليد.

وباب قوله تعالى: ﴿لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِيْنِ﴾[١١٩].

وباب في قوله تعالى: ﴿اللهُ نُوْرُ السَّموَاتِ وَالأَرْضِ﴾[١٢٠].

وباب في قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾[١٢١].

وباب في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[١٢٢].

وباب ما قيل في الوجه.

وباب ما قيل في العين.

وهكذا في أبواب عدة يجمعها جامع نصرة معتقدهم، وبالأخص في نفي الصفات والرؤية، وما يتعلق بمسائل الإيمان وغيرها من القضايا، ويوردون تحتها أحاديث وآثارًا عن الصحابة والتابعين، ويروونها عن الكذابين والهلكى أمثال الكلبي[١٢٣] المعروفة سلسلته عند أهل العلم بسلسلة الكذب، وروايته في "مسند الربيع" برقم (٨٤٦).

ولا يفهم من هذا براءة القسمين الأولين من الكتاب، ولكن القسم الثالث ظهر فيه الوضع للمتون أكثر من غيره، ولا أرى شيئًا من أحاديث الكتاب يسلم من الإعلال، لكن بعضها أوضح في النقد من بعض، وإنما أوردت الذي أوردته منها من باب التمثيل، وقد فصَّلت في أقسام هذه الأحاديث في بحثي الآخر: "أقسام الحديث في مسند الربيع بن حبيب"، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد .

الهوامش والتعليقات

(1) انظر "معرفة علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٨)، و"التقييد والإيضاح" للعراقي (ص٤١ و١١٩)، و"النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (٢٨٧/١).

(2) نسبة إلى عبد الله بن يحيى بن إباض التميمي، رأس الإباضِيَّة الطائفة المعروفة، قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٥/ ١٥٣): «وخوارج المغرب إباضِيَّة، منسوبون إلى عبد الله بن يحيى بن إباض الذي خرج في أيام مروان الحمار، وانتشر أتباعه بالمغرب، يقول: أفعالنا مخلوقة لنا، ويكفّر بالكبائر، ويقول: ليس في القرآن خصوص، ومن خالفه حلّ دمه».اهـ. وقال ابن حجر في "لسان الميزان" (٣/ ٢٤٨ رقم ١٠٨٣): «رأس الإباضِيَّة من الخوارج، وهم فرقة كبيرة، وكان هو فيما قيل رجع عن بدعته، فتبرّأ أصحابه منه، واستمرّت نسبتهم إليه. ومن مقالتهم: أن من أتى كبيرة فقد جهل الله، فهو كافر لجهله بالله، لا لإتيانه الكبيرة».اهـ.

(3) طبع سنة ١٤١٦ هـ، ونشرته مكتبة الضامري بعُمان.

(4) قال الشيخ الألباني رحمه الله في "صفة صلاة النبي ﷺ" (ص١٨٨): «لقد حرف الإباضِيَّة هذا الحديث، فرواه ربيعهم في "مسنده" المجهول بلفظ آخر». وذكر في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٣ / ٥٩٠ رقم ١٤٠٠) حديثًا، ونقده بقوله: «فإنه من وضع الزنادقة والملاحدة، أوممن تأثر بهم واستجابوا لضلالتهم، شعروا بذلك أولم يشعروا ! كطائفة الخوارج والإباضية، ومن جرى مجراهم في تحكيمهم لأهوائهم، فقد أورده الربيع بن حبيب إمام الإباضية في كتابه الذي سماه بعضهم- على قاعدة: يسمونها بغير اسمها- : "الجامع الصحيح- مسند الإمام الربيع"».اهـ.
ونقل عنه الشيخ مشهور حسن سلمان في كتابه "كتب حذر منها العلماء" (٢٩٥/٢) أنه قال في ردِّه على عز الدين بليق (ص٨): «الربيع هذا ليس إمامًا من أئمتنا، وإنما هو إمام لبعض الفرق الإسلامية من الخوارج، وهو نكرة لا يعرف هو ولا مسنده عند علمائنا».

(5) ذكر القنوبي في "الإمام الربيع بن حبيب، مكانته ومسنده" بعض الاعتراضات - على "مسند

الربيع"- التي أبهم صاحبها، ثم بيَّن (ص١٤٨) أن صاحبها هو الشيخ بكر أبو زيد، ولم يذكر مرجعها، ولما سألت بعض من تربطه بالقنوبي صلة، أفاد بأن عنوان كتابة الشيخ بكر: "مُصَنَّف مَنْحول، لمؤلِّف مجهول"، ولم أقف عليه، فليس هو من مصنفات الشيخ بكر المطبوعة.

(6) قال في كتابه "كتب حذر منها العلماء" (٢/٢٩٥-٢٩٧): «طبع هذا المسند باسم "الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري" في مجلد واحدٍ في أربعة أجزاء، ومؤلفه نِكِرَةٌ مَجهولٌ غيرُ معروف، على الرغم من أنه قد سُطِّر على غلاف هذا الكتاب عنه: "أحد أفراد النبغاء من علماء آخر قرن البعثة"!!

ولم أعثرْ له على ترجمة إلاَّ في "الأعلام" للزِّركليّ (١٤/٣)، وهو قد أخذها من مطلع هذا الكتاب! ...»، ثم نقل بعض كلام الشيخ الألباني السابق، ثم قال: «ومما ينبغي ذكره بهذا الصدد أمور:

الأول: جاء على غلاف المطبوع من هذا المسند: "على ترتيب الشيخ المحقق صاحب التفسير الكبير والعدل والإنصاف والدليل والبرهان: أبي يعقوب، يوسف بن إبراهيم الورجلاني رضوان الله عليهما"، والورجلاني هذا إسناده منقطع إلى مؤلف هذا "المسند".

الثاني: والورجلاني هذا رجل مغربي غير مشهور بالرواية.

الثالث: ومن ثَمَّ؛ كيف يكون ما في هذا الكتاب من تأليف الربيع- وهو في أواخر قرن البعثة، وقد روى فيه (٢٣/٣): "قال: وأخبرنا بشر المرِّيسي ..."؟!

الرابع: ومنه تعلم ما في قول مصحِّحه: (وهو عبد الله بن حميد السالمي) من المغالطات عندما افتتح الكتاب بتنبيهات، قال في "التنبيه الأول" (٢/١): "اعلم أن هذا المسند الشريف أصح كتب الحديث رواية وأعلاها سندًا، وجميع رجاله مشهورون بالعلم والورع والضبط والأمانة والعدالة والصيانة، كلهم أئمة في الدين وقادة للمهتدين".

قلت: واغوثاه! لا والله؛ بل بشر المرِّيسي من أئمة الضلال "انسلخ من الورع والتقوى" كما قال الذهبي في "السير" (٢٠٠/١٠)، وكثير من رجال هذا المسند حالهم كحال هذا المبتدع

الضال، والخلاصة: هذا المسند مَنْحول ومؤلِّفه مجهول، ولله عاقبة الأمور...».اهـ.

(7) كان الدكتور خليل درسنا مادة المصطلح في السنة التمهيدية للماجستير سنة (١٤٠٣هـ)، وحَدَّثنا عن رحلته للجزائر، وما جرى له فيها من نقاش مع بعض الإباضِيَّة حول "مسند الربيع"، ثم رأيت مع بعض الإخوة كتابة للدكتور خليل فيها نقد لهذا "المسند"، وأغلب ظني أنها لم تنشر، فلما احتجتها طلبتها فلم أجدها، غير أني أفدت مما ذكره مما علق بذهني وقيدته من أفكار؛ مثل احتجاجه عليهم بعدم شهرة الكتاب حين أُتيحت له فرصة الظهور بقيام الدولة الرستمية، وحكمه على الربيع وشيخه أبي عبيدة ومرتب الكتاب الوارجلاني بالجهالة، ونحو ذلك.

(8) كنت قد اطلعت عليها قبل مايقرب من ثلاث عشرة سنة، وفيها نقد لهذا الكتاب قريب من نقد د. خليل ملا خاطر، وليست في متناول يدي الآن، ولم تطبع.

(9) قال د. صابر (ص١٠٦): «ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن علماء الإباضيَّة القدامى والْمُحْدَثين يعتمدون في هذه القضية على مسند الإمام الربيع بن حبيب، وسند الرجل ليس بالسند الذي اعتمده أهل الحديث من علماء السنة والجماعة، وخاصة أن رجال السنة لا يوافقون بالإجماع على ما ذهب إليه الشيخ عبد الله بن حميد السالمي في التنبيهات التي صدَّر بها مسند الإمام الربيع بن حبيب، حيث يقول في التنبيه الأول من مسند ابن حبيب: إنه أصح كتب الحديث رواية وأعلاها سندًا، كما يقول إنه أصح كتاب بعد القرآن العزيز، ويليه في الرتبة الصحاح من كتب الحديث»، وأخذ في نقد كثير من الأحاديث التي يوردها الربيع بن حبيب في "مسنده" مما ينصر معتقد الإباضيَّة، كنفي الشفاعة والرؤية، ويشكك في هذه الروايات بسبب إنكار أهل الحديث لهذا الكتاب، ولأن أحاديثه معارضة بأحاديث أقوى منها، ولم يتعرض لنقد مفصَّل لهذا الكتاب كما تعرَّض له من أسلفت ذكرهم. انظر عنده مثلاً (ص١٠٧و١٢٢ و١٢٥ و١٦٥).

(10) يقول د. عليان (٢١٥): «لأن هذا المسند وردت به أحاديث كثيرة متنها مخالف- في غالب رواياته- لما عند كتب الصحاح. ومن الملفت للنظر حقًّا أن معظم هذه الأحاديث جاءت في مسند الربيع بغير سند ولا راوٍ ...» إلخ ماقال. وكتابه هذا شبيه بكتاب د. طعيمة في خلوِّه

من النقد المفصَّل والمتخصص لمسند الربيع. انظر عنده مثلاً (ص٢١٤ و٢٢٠).

(11) عرَّفت به هنا تعريفًا موجزًا، وهناك دراسة مفصَّلة لشخصية الربيع بن حبيب قمت بها- وهي في طريقها للنشر إن شاء الله- بيَّنت فيها أنه مجهول غير معروف؛ لم يرد له ذكر- على الصحيح- عند غير الإباضيَّة، وأوضحت فيها خطأ الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي الذي خلص في كتابه "الإمام الربيع بن حبيب مكانته ومسنده" إلى أنه مترجم في كتب غير الإباضيَّة.

(12) انظركتاب "بدء الإسلام وشرائع الدين" لابن سلام الإباضي (ص١١٠)، و"السيرة وأخبار الأئمة" لأبي زكريا يحيى بن أبي بكر الوارجلاني (ص٩٣و١١٦)، و"الطبقات" للدرجيني (٢٧٣/٢)، و"السير" للشماخي (٩٥/١)، و"الإمام الربيع بن حبيب مكانته ومسنده" (ص١٥).

(13) في الموضع السابق من كتابه "الإمام الربيع بن حبيب مكانته ومسنده".

(14) "شرح الجامع الصحيح"، الصفحة (د) من الجزء الأول.

(15) (ص١١٠).

(16) في مقدمة تحقيقه للكتاب (ص٣٦).

(17) (ص٩٣و١١٦).

(18) في المقدمة (ص١٤ـ١٥).

(19) (٢٧٣/٢).

(20) المرجع السابق (٧/١).

(21) كما في مقدمة "شرح المسند" (ص٢٠).

(22) (٢٦/٦-٢٧).

(23) (١٠٤/٦-١٠٦).

(24) (١٩٩/١٠-٢٠٢).

(25) (١٦٩/١١-١٧١).

(26) عرَّفت به هنا تعريفًا موجزًا، وهناك دراسة مفصَّلة لشخصية أبي عبيدة هذا قمت بها- وهي في طريقها للنشر إن شاء الله- بيَّنت فيها أنه مجهول غير معروف؛ لم يُترجم- على الصحيح- عند غير الإباضيَّة، وهناك دراسة أخرى أوضحت فيها خطأ من ذهب إلى أنه مترجم في كتب غير الإباضية؛ كالشيخ سعيد بن مبروك القنوبي في كتابه "الإمام الربيع بن حبيب مكانته ومسنده"، وغيره.

(27) نسبة إلى عمل القِفافِ؛ جمع قُفَّة، وهي: شبه زبيل صغير يتّخذ من الخوص، ويجتنى فيه الرطب، وتضع فيه النساء غزلهن . انظر "النهاية" (٩١/٤)، و"لسان العرب" (٢٨٧/٩)، و"تاج العروس" (٢٧٦/٢٤).

(28) انظر "الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي وفقهه" لمبارك الراشدي (ص٢٥).

(29) انظر "السيرة وأخبار الأئمة" لأبي زكريا يحيى بن أبي بكر الوارجلاني (ص٤٢-٤٣ و٥٧-٦٠)، و"الحركة الإباضية في المشرق العربي" (ص٧٧-٨٥).

(30) انظر مقدمة عز الدين التنوخي لـ"شرح الجامع الصحيح" (الصفحة ز)، والمرجعين السابقين.

(31) انظر تفاصيل ذلك في "الحركة الإباضية في المشرق العربي" (ص١٥١-١٩٩) .

(32) انظر "الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي وفقهه" (ص٢٧١_٣٢١)، و"حملة العلم إلى المغرب ودورهم في الدعوة الإسلامية" (ص٧_١٦)، و"الحركة الإباضية في المشرق العربي" (ص٧٨-١٤٧).

(33) أي سريَّة الدعوة، انظر تفصيل تخفِّي أبي عبيدة بالدعوة في كتاب "نشأة الحركة الإباضيَّة" لعوض خليفات (ص١٠٥-١١٥).

(34) "حملة العلم إلى المغرب ودورهم في الدعوة الإسلامية" (ص٨)، وانظر "الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي وفقهه" (ص١٩٦_١٩٧).

(35) انظر "الإمام الربيع بن حبيب مكانته ومسنده" للقنوبي (ص٦٤_٧١).

(36) وهو مطبوع بتحقيق الشيخ مشهور حسن سلمان سنة ١٤١٠هـ، نشر: دار القلم _ الدار الشامية، دمشق .

(37) (١٧٢/٣ رقم٦٩٩) .

(38) في "تهذيب الكمال" (٤٣٥/٤).

(39) في كتابه "الإمام الربيع بن حبيب مكانته ومسنده" (ص٢٦ و٣٥)، وذهب عز الدين التنوخي في مقدمته لـ"شرح الجامع الصحيح" (الصفحة ز) إلى أنه عاش في الفترة (٩٥-١٥٨هـ).

(40) في "تاريخه" (٢٣٧/٨ و٢٦٧-٢٦٩ و٢٨٨-٢٩٦).

(41) (ص١٩_٢١).

(42) ويبدأ من (ص٢٨٩)، ويوافق الحديث رقم (٧٤٣) .

(43) ويبدأ من (ص٣٤٧)، ويوافق الحديث رقم (٨٨٣) .

(44) وهو الحديث رقم (٥٢٠) .

(45) مابين المعقوفين سقط من مقدمة السالمي، والمثبت من "مسند الربيع" (ص٥٧) .

(46) وهو الحديث رقم (١١٢) .

(47) وهو الحديث رقم (٦٨٨) .

(48) وهو الحديث رقم (٤) من أحاديث "المسند" .

(49) وهو الحديث رقم (٢٠) من أحاديث "المسند" .

(50) انظر "شرح الجامع الصحيح" (٦٢٣/٣ و٦٢٧) .

(51) أعني دون الزيادات التي زادها الوارجلاني على "المسند". وهذا العدد حسب الترقيم عندهم، وإلاَّ ففي آخر "المسند" إحصاء لأحاديثه؛ يحتاج لإعادة نظر، وليس من مقصدي!

(52) وهما الحديثان رقم (٣٤٣ و٤٥١).

(53) وهي الأحاديث رقم (٤٥ و٤٦ و٥٧ و٧٢ و١٩١ و٢١٤ و٢٢٦ و٢٦٨ و٣١٢ و٤٥٠ و٤٦٦ و٤٦٩ و٤٨٨ و٤٩٢ و٤٩٥ و٥٧٧ و٥٨٤ و٦٢٦ و٦٤٧ و٦٨٥ و٦٩٤).

(54) وهي الأحاديث رقم (١٣٤ و٣٣٠ و٣٤٦ و٣٥٢ و٣٦١ و٣٦٤ و٣٦٥ و٣٦٦ و٣٦٨ و٤٠٤ و٤٥٤ و٤٧٢ و٤٧٣ و٤٧٦ و٥٤٦ و٥٩٣ و٥٩٤ و٦٢٢ و٦٥٠ و٦٦٨ و٦٧٤ و٧٢٣ و٧٢٦).

(55) في الحديث رقم (١٣٤).

(56) وهما الحديثان رقم (١٧ و٧٣٩).

(57) وهو الحديث رقم (١٦).

(58) وهو الحديث رقم (٥٢٠).

(59) كالأحاديث رقم (١٥ و٣٠ و٦٣ و٦٦ و٧٣ و٢٧٨ و٢٩١ و٣٣٧ و٣٤٨ و٣٨٠ و٤١١ و٤١٩ و٤٢٢ و٤٢٦ و٤٦١ و٤٨٦ و و٤٩٩ و٥٠٠ و٥٣١ و٥٩٦ و٦٥٣ و٧٠١ و٧٠٤ و٧٠٨ و٧٢٤ و٧٣٧).

(60) كالأحاديث رقم (١٤ و١٥٩ و٢٣٤ و٢٩٠ و٣٠١ و٣٥٠ و٣٦٢ و٤٠٩ و٤١٠ و٤١٤ و٤١٦ و٤٢١ و٤٢٥ و٤٧٥ و٤٩٤ و٦٩٣ و٦٩٩ و٧٠٠ و٧٠٣ و٧٠٦ و٧٠٧ و٧١٩ و٧٢٧ و٧٢٩).

(61) كالأحاديث رقم (٣ و١١ و٢٢ و٢٧ و٣١ و٣٤ و٣٥ و٥٣ و٦٢ و٧١ و٩٤ و٩٥ و٩٧ و١٠٧ و١٠٩ و١١٩ و١٢٦ و١٢٨ و١٤٠ و١٥٠ و١٥٤ و١٥٧ و١٧٣ و١٧٤ و١٨٤ و١٩٢ و٢٠١ و٢١٩ و٢٣٣ و٢٤٢ و٢٤٦ و٢٤٨ و٢٥٨ و٢٦٣ و٢٦٧ و٣٢٤ و٣٣٥ و٣٤٥ و٣٥٩ و٣٧١ و٣٧٣ و٣٧٥ و٣٧٦ و٣٨٠ و٤٥٥ و٤٦١ و٤٨٧ و٥٠٤ و٥٠٨ و٥١٣ و٥٢٩ و٥٤٤ و٥٥٤ و٥٥٥ و٥٦٣ و٥٦٤ و٥٨٩ ٥٩٥ و٦٠٣ و٦٠٤ و٦٠٥ و٦٠٦ و٦٢٣ و٦٤٩ و٦٧٢ و٦٨١ و٦٨٢ و٦٩٢ و٧١١ و٧١٥ و٧٢٥ و٧٣١ و٧٣٥ و٧٤١).

(62) كالحديث رقم (٧١٣) الذي يرويه جابر، عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلاً.

(63) كالأحاديث رقم (١٠ و١٤ و٢٦ و٥٥ و٦٩ و٧٨ و٨١ و١٠١ و١٠٣ و١٠٨ و١٢٠ و١٢٤ و١٢٩ و١٣٥ و١٤١ و١٤٥ و١٥٣ و١٥٨ و١٥٩ و١٩٧ و٢٢٠ و٢٣١ و٢٣٤ و٢٣٧ و٢٥٢ و٢٥٣ و٢٧٦ و٣١٠ و٣٢٥ و٣٤١ و٣٦٢ و٣٧٤ و٣٧٩ و٣٨٦ و٣٨٨ و٤١٥ و٤٢٤ و٤٣٣

و٤٣٥ و٤٦٧ و٥٠١ و٥١٨ و٥٣٧ و٥٣٨ و٥٧٦ و٦٠٢ و٦٣٩ و٦٧١ و٦٧٩ و٧٠٢ و٧١٩ و٧٢٩ و٧٣٣).

(64) كما في الحديث رقم (٢٠٠).

(65) كما في الأحاديث رقم (٥٩٠ و٦٠٨ و٦٤٠ و٦٩١).

(66) انظر (ص٤ و٩).

(67) انظر "مسند الربيع بن حبيب" (١٧).

(68) الآية: (٣١) من سورة الرعد.

(69) انظر "مسند الربيع بن حبيب" (٧٣٩).

(70) لم يعرفه الشيخ عبد الله السالمي أيضًا- شارح "المسند"- ولكن رجَّح أنه الأموي، فقال (٣٧/١): «يشبه أن يكون هو شعيب بن إسحاق الأموي، وكان مولىً في بني أمية، وكان بصريًّا، ثم نزل دمشق، وثقه غير واحد، وقال أحمد: ما أصح حديثه! قال ابن صيفي: مات سنة تسع وثمانين ومئة، وعمره إحدى وسبعون سنة».اهـ.

وهذا الذي ذهب الشيخ السالمي بعيد جدًّا؛ إذا علمنا أن الربيع بن حبيب توفي- كما يرجح الشيخ القنوبي في كتابه "الإمام الربيع بن حبيب، مكانته ومسنده" (ص١٩)، وانظر ماتقدم (ص٥-٧)- بين سنتي (١٧٥-١٨٠هـ)، فكيف يكون شيخ شيخه توفي بعده بتسع سنين أو أكثر؟!.

(71) في "شرح الجامع الصحيح" (٣٧/١).

(72) أي: هو ابن درهم.

(73) في كتابه "الإمام الربيع بن حبيب، مكانته ومسنده" (ص٤٣-٤٤).

(74) في "مسنده" (١٦).

(75) وقع في النسخة المطبوعة بتحقيق محمد إدريس وعاشور بن يوسف: «عبد الأعلى عن داود»، والمثبت من "مخطوطة المسند" (ص٤)، وكذا جاء في "المسند" مع شرح السالمي- كما سيأتي- وكذا وقع في طبعة "المسند" التي نشرتها مكتبة الثقافة الدينية، ولم أجد شيئًا

من النسخ يوافق ما جاء في طبعة محمد إدريس وعاشور، ولم يذكر الشيخ القنوبي خلافًا بين نسخ "المسند"، فالظاهر أن المحقِّقَين اعتمدا على ترجيحه الآتي ذكره في التعليق الآتي بعد تعليقين.

(76) في "شرح الجامع الصحيح" (٣٥/١).

(77) في "الإمام الربيع بن حبيب، مكانته ومسنده" (ص٤٠).

(78) علَّق الشيخ القنوبي- في حاشية الموضع السابق- على كلام الشيخ السالمي بقوله: «وإذا عرفت ذلك، فالذي يظهر لي أنه قد وقع خطأ في هذا الإسناد، وصوابه هكذا: قال الربيع بن حبيب: عن عبد الأعلى، عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس».

(79) انظر التعليق رقم (٧٥).

(80) في "مسنده" (٥٢٠).

(81) (٢٤٦/٢-٢٤٧).

(82) انظر "السير" للشماخي (٨١/١).

(83) (١١/٣_١٢ رقم ٣٩٢٢_٣٩٢٤)، وانظر بحثي الآخر "أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة ودعوى التعريف به في كتب غير الإباضية"، وهو في طريقه للنشر.

(84) هو: ابن معين.

(85) في الأصل: «عنه»، والتصويب من "الكنى" للدولابي (٨٧٩/٢-٨٨٠ رقم ١٥٤٠)؛ حيث روى هذا النص من طريق عبد الله بن أحمد.

(86) انظر "معجم أعلام الإباضيَّة" (١٠١٢/٤_١٠١٤).

(87) سدراتة: قبيلة من قبائل البربر. انظر "الروض المعطار في خبر الأقطار" لمحمد بن عبد الله الحميري (ص١١٤)، و"الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى" لأبي العباس الناصري (١٧٢/٢).

(88) وارجلان، ويقال: واركلان: بلد من بلدان المغرب، في طرف الصحراء مما يلي إفريقية، وهو بلد خصيب كثير النخل والبساتين، وفيه سبع مدائن مسورة حصينة بعضها قريب من

بعض، وهي كثيرة الزرع والضرع والبساتين والمياه. انظر "الروض المعطار في خبر الأقطار" لمحمد الحميري (ص٦٠٠).

(89) انظر "معجم أعلام الإباضيَّة" (١٠١٢/٤_١٠١٤).

(90) (٢٨٢/٢) .

(91) انظر كلامه هذا في موقع "من هم الإباضية" تحت هذا الرابط:

archive-general.pl.?read=1121/cgi-bin/ibadhiyah.net//http:

(92) (٤٧/٢).

(93) كما يتضح من تاريخي وفاتيهما (ص٤ و٢٣).

(94) في السبب الثالث (ص١٩).

(95) تقدم نقله (ص١٤).

(96) وهو في طريقه للنشر.

(97) انظر "صحيح البخاري" (٥٨٣٥) .

(98) انظر "تهذيب الكمال" (٦٠٣/٢١-٦٠٦) .

(99) في السبب التاسع من أسباب نقد هذا "المسند"، وانظر بحثي الآخر "أقسام الحديث في مسند الربيع بن حبيب".

(100) انظر "مجموع الفتاوى" (٤٩/١٣).

(101) (ص١٩- ٢٠).

(102) الْحَفْصِيَّة: إحدى فرق الإِباضِيَّة، وهم الذين قالوا بإمامة حفص بن أبي المقدام، وهو الذي زعم أن بين الشرك والإيمان معرفة الله تعالى وحدها، فمن عرفه ثم كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار، أو عمل بجميع المحرمات؛ من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر المحرمات، فهو كافر بريء من الشرك، ومن جهل بالله تعالى وأنكره فهو مشرك، وتأوَّل هؤلاء في عثمان بن عفان رضي الله عنه مثل تأوُّل الرافضة في أبي بكر وعمر، وزعموا أن

عليًا هو الذي أنزل الله تعالى فيه: ﴿ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام﴾. انظر "الفرق بين الفرق" (ص٨٣).

(103) الحارِثِيَّة: إحدى فرق الإباضِيَّة أيضًا، وهم أتباع حارث بن مزيد الإباضِي، وهم الذين قالوا في باب القدر بمثل قول المعتزلة، وزعموا أيضًا أن الاستطاعة قبل الفعل، وأكفرهم سائر الإباضِيَّة في ذلك؛ لأن جمهورهم على قول أهل السنة في أن الله تعالى خالق أعمال العباد، وفي أن الاستطاعة مع الفعل، وزعمت الحارثية أنه لم يكن لهم إمام بعد المحكِّمة الأولى إلا عبد الله بن إباض، وبعده حارث بن مزيد الإباضِي. انظر "الفرق بين الفرق" (ص٨٤).

(104) اليَزِيدِيَّة: إحدى فرق الإباضِيَّة أيضًا، وهم أتباع يزيد بن أبي أنيسة الخارجي، وكان من البصرة ثم انتقل إلى أرض فارس، وكان على رأي الإباضِيَّة من الخوارج، ثم إنه خرج عن قول جميع الأمة لدعواه أن الله عز وجل يبعث رسولاً من العجم، وينزل عليه كتابًا من السماء، وينسخ بشرعه شريعة محمد ﷺ، وزعم أن أتباع ذلك النبي المنتظر هم الصابئون المذكورون في القرآن، فأما المسمَّون بالصابئة من أهل واسط وحرَّان فما هم الصابئون المذكورون في القرآن، وكان مع هذه الضلالة يتولى من شهد لمحمد بالنبوة من أهل الكتاب، وإن لم يدخل في دينه، وسَمَّاهم بذلك مؤمنين. انظر "الفرق بين الفرق" (ص٢٦٣).

(105) في تعليقه على الموضع السابق من كتاب علي يحيى معمر.

(106) انظر (ص٦٠ و٦١ و٦٤ و٧٠ـ ٧٦).

(107) (١١/ ٢٥٠).

(108) (٥/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).

(109) قال ابن منظور في "لسان العرب" (٥٣٧/١٢): «واستُلْحِمَ : رُوهِقَ في القتال. واستُلْحِمَ الرجلُ: إذا احتوشه العدو في القتال ... . والْمُلْحَمُ : الذي أُسر وظفر به أعداؤه ... . وأُلْحِمَ الرجل إلحامًا واسْتُلْحِمَ اسْتِلْحامًا: إذا نشب في الحرب فلم يجد مخلصًا، و

ألحمه غيره فيها، و ألحمه القتال».

(110) جميع هذه المذكورة من قبائل البربر كما يتضح من باقي كلام ابن خلدون، وانظر "جمهرة أنساب العرب" لابن حزم (٢/٤٩٥-٥٠٢).

(111) تاهرت – ويقال: تيهرت - بفتح الهاء وسكون الراء وتاء فوقها نقطتان: اسم لمدينتين متقابلتين بأقصى المغرب، يقال لإحداهما: تاهرت القديمة، وللأخرى: تاهرت المحدثة، وهي بين تلمسان وقلعة بني حماد. انظر "معجم البلدان" (٢/٧). وموقع تاهرت الآن في دولة الجزائر.

(112) لم أجد من عرَّف بهذا المكان، لكن من الواضح أنه من الأماكن التي تسكنها قبيلة زناتة، إحدى قبائل البربر.

(113) كذا وقع في "تاريخ ابن خلدون"، وقد يكون في العبارة سقط، وقد يكون حُذِف منها قوله: «البلاد» للعلم به- وهو من الأساليب المعروفة عند العرب- فيكون المعنى: «في البلاد المجاورة لهم»، والله أعلم.

(114) (ص ٢٥٨).

(115) في"لسان الميزان" (٦/٥٥٧-٥٥٩) .

(116) انظر كلام الشيخ عبد الله السالمي في وصف هذا "المسند" (١٥).

(117) في بحثي الآخر "أقسام الحديث في مسند الربيع بن حبيب" مزيد أدلة في إثبات الشفاعة، تعارض هذا الحديث، ومنها: ما أخرجه البخاري (٥٨٢٧)، ومسلم (٩٤) من حديث أبي ذر ﷺ قال:«أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ نَائِمٌ، عَلَيْهِ ثَوْبٌ أَبْيَضُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَإِذَا هُوَ نَائِمٌ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقَدِ اسْتَيْقَظَ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: ((مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلا دَخَلَ الْجَنَّةَ))، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: ((وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ))، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: ((وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ)) ثلاثًا، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: ((عَلَى رَغْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ))، قَالَ: فَخَرَجَ أَبُو ذَرٍّ وَهُوَ يَقُولُ: وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ».

وأخرج الترمذي في "جامعه" (٢٤٣٥)، وابن خزيمة في التوحيد (٢/٦٥١)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٤٦٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/٦٩)، جميعهم من طريق عبد الرزاق، عن

معمر، عن ثابت، عن أنس بن مالك: أن النبي ﷺ قال: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)).

(118) الآية (٢٢) من سورة القيامة.

(119) الآية (٤٥) من سورة الحاقة.

(120) الآية (٣٥) من سورة النور.

(121) الآية (١٤٣) من سورة الأعراف.

(122) الآية (٥) من سورة طه.

(123) انظر "العجاب في بيان الأسباب" (١/٢٦٣)، و"تقريب التهذيب" (٥٩٠١) كلاهما للحافظ ابن حجر.

المراجـــع

١- ابن الأثير: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ)؛ النهاية في غريب الحديث والأثر؛ تحقيق محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢- ابن الصلاح: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري (ت٦٤٣هـ)؛ معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، نشر دار الفكر المعاصر ببيروت، سنة ١٣٩٧هـ.

٣- ابن تيمية: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٧هـ)؛ مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، مصورة الطبعة الأولى بمطابع الرياض الحديثة.

٤- ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ)؛ العجاب في بيان الأسباب، تحقيق عبد الحكيم محمد الأنيس، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ، نشر دار ابن الجوزي، الدمام.

٥- ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)؛ لسان الميزان، الطبعة الأولى بدائرة المعرف النظامية - الهند .

٦- ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ)؛ تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوَّامة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، الناشر: دار الرشيد _ سوريا _ حلب .

٧- ابن حجر: شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ)؛ النكت على كتاب ابن الصلاح؛ تحقيق ودراسة ربيع بن هادي عمير مدخلي، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ، دار الراية - الرياض.

٨- ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١هـ)؛ التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان الطبعة: الخامسة، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض.

٩- ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت٨٠٨هـ)؛ العبر وديوان المبتدأ والخبر، المعروف بتاريخ ابن خلدون، طبع دار الكتاب اللبناني سنة ١٩٨١م.

١٠- ابن سلام: ابن سلام الإباضي (ت بعد سنة ٢٧٣هـ)؛ بدء الإسلام وشرائع الدين، تحقيق فيرز شفارتس والشيخ سالم بن يعقوب، دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن، سنة ١٤٠٦هـ.
١١- ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري (ت٤٦٣هـ)؛ جامع بيان العلم وفضله، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار ابن الجوزي - الرياض.
١٢- ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري (ت٤٦٣هـ)؛ جامع بيان العلم وفضله، طبعة دار الكتب العلمية سنة ١٣٩٨هـ .
١٣- ابن منظور: محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ)؛ لسان العرب، نشر دار صادر - بيروت .
١٤- الأزدي: عبد الغني بن سعيد (ت٤٠٩هـ)؛ المتوارين، تحقيق مشهور حسن سلمان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ، نشر دار القلم والدار الشامية – دمشق، بيروت.
١٥- الألباني: محمد ناصر الدين (ت ١٤٢١هـ)؛ صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من التكبير إلى التسليم كأنك تراها، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٦م، نشر مكتبة المعارف بالرياض.
١٦- البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)؛ الجامع الصحيح، المعروف بصحيح البخاري، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية .
١٧- البوسعيدي: سيف بن أحمد؛ حملة العلم إلى المغرب ودورهم في الدعوة الإسلامية، إصدار قسم البحوث الإسلامية بدائرة الوعظ والبحوث الإسلامية-عمان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.
١٨- الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ)؛ الجامع الكبير، تحقيق بشار عواد معروف، الطبعة الثانية سنة ١٤١٨هـ (١٩٩٨م) ، دار الغرب الإسلامي – بيروت.
١٩- الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)؛ البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة السابعة سنة ١٤١٨هـ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٢٠- الحاكم النيسابوري: أبو عبدالله محمد بن عبدالله (ت٤٠٥ هـ)؛ المستدرك على الصحيحين، ومعه تلخيص المستدرك للذهبي ، تصوير دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ.
٢١- الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت٦٢٦هـ)؛ معجم البلدان؛ دار صادر – بيروت سنة ١٤٠٤هـ.

٢٢- الحميري: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (ت بعد ٨٦٦هـ)؛ الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق لافي بروفنصال، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٨هـ بدار الجيل، بيروت- لبنان.

٢٣- الدرجيني: أبو العباس أحمد بن سعيد (ت٦٧٠هـ)؛ طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم طلاي، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٤م، مطبعة البعث، الجزائر.

٢٤- الدولابي: أبو بشر محمد بن أحمد (ت٣١٠هـ)؛ الكنى والأسماء، تحقيق نظر الفريابي، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ، دار ابن حزم، بيروت.

٢٥- الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)؛ سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ . مؤسسة الرسالة - بيروت .

٢٦- الراشدي: مبارك بن عبد الله؛ الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي وفقهه، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ، بمطابع الوفاء بالمنصورة.

٢٧- الزبيدي: السيد محمد مرتضى (ت١٢٠٥هـ)؛ تاج العروس من جواهر القاموس؛ تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر : دار الهداية .

٢٨- السالمي: عبد الله بن حميد (ت١٣٣٢هـ)؛ شرح الجامع الصحيح؛ مسند الربيع بن حبيب، صححه وعلق عليه عز الدين التنوخي، نشر مكتبة الاستقامة بسلطنة عمان.

٢٩- سلمان: مشهور حسن؛ كتب حذر منها العلماء، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٥م، نشر دار الصميعي بالرياض.

٣٠- الشماخي: بدر الدين أحمد بن سعيد بن عبد الواحد (ت ٩٢٨هـ)؛ السير، تحقيق أحمد بن سعود السيابي، طبع سنة ١٤٠٧هـ، ونشرته وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان.

٣١- الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)؛ تاريخ الأمم والملوك، المعروف بتاريخ الطبري، نشر دار الكتب العلمية ببيروت.

٣٢- طعيمة: صابر عبد الرحمن محمد؛ الإباضِيَّة عقيدة ومذهبًا، نشر دار الجيل، بيروت.

٣٣- العراقي: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت٨٠٦هـ)؛ التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من كتاب ابن الصلاح، حققه عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى بدار

الفكر للنشر والتوزيع ببيروت، سنة ١٣٨٩هـ.

٣٤- عليان: محمد عبد الفتاح؛ نشأة الحركة الإباضية في البصرة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ، دار الهداية للطباعة والنشر.

٣٥- الفارسي: علي بن بلبان (ت٧٣٩هـ)؛ الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤١٤هـ، مؤسسة الرسالة – بيروت .

٣٦- الفراهيدي: الربيع بن حبيب، المسند، مخطوط، نسخة مكتبة (آل يدّر) بوادي ميزاب من الجنوب الجزائري تحت الرقم التالي : (١١٣/ج٨) (٦~/١٥٩)

٣٧- الفراهيدي: الربيع بن حبيب؛ الجامع الصحيح، المعروف بمسند الإمام الربيع ابن حبيب، ضبطه وخرج أحاديثه محمد إدريس، راجعه وقدم له عاشور بن يوسف، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ، نشر دار الحكمة- بيروت-دمشق، ومكتبة الاستقامة- سلطنة عمان.

٣٨- الفراهيدي: الربيع بن حبيب؛ الجامع الصحيح، المعروف بمسند الإمام الربيع ابن حبيب، نشر مكتبة الثقافة الدينية، ميدان العتبة، القاهرة.

٣٩- القشيري: أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ)؛ الجامع الصحيح، المعروف بصحيح مسلم، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية .

٤٠- القنوبي: سعيد بن مبروك؛ الإمام الربيع بن حبيب، مكانته ومسنده، طبع سنة ١٤١٦ هـ، ونشرته مكتبة الضامري بعُمان.

٤١- لجنة البحث العلمي: بجمعية التراث بالقرارة بالجزائر؛ معجم أعلام الإباضيَّة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ.

٤٢- المبرِّد: أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ)؛ الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٧هـ، نشر دار الفكر العربي بالقاهرة.

٤٣- المزي: يوسف بن عبدالرحمن (ت٧٤٢ هـ)؛ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف - الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

٤٤- مصلح: أحمد مهني وآخرون؛ هذه مبادئنا، رد على كتاب الإباضية عقيدة ومذهبًا، للدكتور صابر طعيمة، طبع بمطابع النهضة.

٤٥- معمر: علي يحيى؛ الإباضِيَّة مذهب إسلامي معتدل، قدم له وعلق عليه أحمد ابن سعد السيابي، نشر مكتبة الضامري بعمان، الطبعة الرابعة سنة ١٤٢١هـ.

٤٦- الناصري: أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد (ت١٣١٥هـ)؛ الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، نشر دار الكتاب بالدار البيضاء، سنة ١٤١٨هـ.

٤٧- النديم: أبو الفرج محمد بن إسحاق (ت٣٨٥هـ)؛ الفهرست، نشر دار المعرفة ببيروت، سنة ١٣٩٨هـ.

٤٨- هاشم: مهدي طالب؛ الحركة الإباضية في المشرق العربي، نشر دار الحكمة بلندن، الطبعة الثانية سنة ٢٠٠٣م.

٤٩- الوارجلاني: أبو زكريا يحيى بن أبي بكر؛ السيرة وأخبار الأئمة، تحقيق عبد الرحمن أيوب، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ، نشر الدار التونسية للنشر.

٥٠- الوارجلاني: أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم؛ الدليل والبرهان، نشر وزارة التراث القومي بسلطنة عمان، سنة ١٤٠٣هـ.